

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: الإدارة الإستراتيجية

الشعبة: علوم التسيير

دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية
دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

تحت إشراف:

من إعداد الطالبة:

د.قبايلي الحاجة

مهادي سامية

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	حجار أسية	أستاذ محاضر - أ-	جامعة مستغانم
مقررا	قبايلي الحاجة	أستاذ محاضر - أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	عتيق عائشة	أستاذ محاضر - أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2024/2023

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى أعز إنسان في الوجود و قدوتي في الحياة اللذان ضحيا من أجلي إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية والملاك الصافي القريب لله سبحانه وتعالى أمي ثم أمي ثم أمي إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته الذي سعى جاهدا إلى تربيتي وتعليمي وتوجيهي والوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي أبي الحنون الغالي جزاه الله خيرا.

إلى جميع إخوتي و أخواتي وكل الأهل والأقارب وإلى كل الاصدقاء والأحباب وإلى كل من يعرفني.

الشكر والعرفان

بعد حمد لله تبارك وتعالى حق حمده الذي وفقنا لإتمام عملنا على هذا النحو.

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الدكتور قبائلي الحاجة رغم انشغالاتها الكثيرة وعلى ما قدمته لي من توجيهات قيمة على مستوى المنهجية أو على مستوى المضمون العلمي.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لهذا الصرح الشامخ جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم.

كما نسجل شكرنا وتقديرنا إلى أعضاء لجنة مناقشة الموقره.

ولا يفوتنا ان نشكر كل موظفي المركز الجوارى للضرائب لولاية "مستغانم".

دون ان ننسى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل كما لا ننسى كل من شجعنا بالكلمة الطيبة.

اليكم جميعا جزيل الشكر ووفقنا الله واياكم الى ما فيه خير لنا ولكم.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة التي قمنا بها لمعرفة مدى مساهمة النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية باستعانة بمصلحة قباضة لولاية مستغانم.

خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى فصلين نظريين عرضنا فيهما مفهوم الضريبة والنظام الضريبي، الخزينة العمومية والميزانية العامة، وفصل تطبيقي قمنا من خلاله بالدراسة الميدانية على مستوى المركز الجوّاري للضرائب ومعرفة مساهمة قباضة الضرائب في تحصيل الضريبة وعلاقتها بالخزينة وبعد استخدامنا لمجموعة من أدوات البحث العلمي، واعتمادنا المنهج الاستقرائي تبين لنا أن النظام الضريبي مصدر مهم في زيادة المردودية المالية وتمويل الخزينة العمومية ودعم المشروعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النظام الضريبي، الضريبة، الخزينة العمومية، الإيرادات العادية وغير العادية.

Summary:

This study, which we conducted, aims to determine the extent to which the tax system contributes to financing the public treasury, with the help of the administration of Mostaganem.

During this study, we discussed two theoretical chapters in which we presented the concept of tax and the tax system, the public treasury and the general budget, and an applied chapter through which we conducted a field study at the level of the neighborhood tax center and learned about the contribution of tax collectors in collecting the tax and its relationship with the treasury, after using a set of scientific research tools, and adopting the method. Inductively, we found that the tax system is an important source in increasing financial returns, financing the public treasury, and supporting economic projects.

Keywords: tax system, tax, public treasury, ordinary and extraordinary revenues.



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	التشكر
ث	قائمة الأشكال
ج	قائمة الجداول
ح	قائمة المختصرات
خ	قائمة الملاحق
01	مقدمة عامة
الفصل الأول: عموميات حول الضريبة والنظام الضريبي	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية الضريبة
06	المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها
07	المطلب الثاني: أنواع الضرائب
11	المطلب الثالث: القواعد الأساسية للضريبة
12	المطلب الرابع: أهداف الضريبة
14	المبحث الثاني: مفاهيم حول النظام الضريبي
14	المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي وخصائصه
15	المطلب الثاني: التنظيم الفني للقطاع الضريبي
20	المطلب الثالث: أسس النظام الضريبي
20	المطلب الرابع: أهداف النظام الضريبي
23	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الخزينة العمومية	
24	تمهيد

25	المبحث الأول: ماهية الخزينة العمومية
25	المطلب الأول: مفهوم الخزينة العمومية
25	المطلب الثاني: خصائص الخزينة العمومية
27	المطلب الثالث: وظائف ومهام الخزينة العمومية
31	المطلب الرابع: مصادر تمويل الخزينة العمومية
33	المبحث الثاني: الميزانية العامة
33	المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة
34	المطلب الثاني: خصائص وعناصر الميزانية العامة
35	المطلب الثالث: أهمية ومبادئ الميزانية العامة
38	المطلب الرابع: تعريف النفقات العمومية وتقسيماتها
41	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم	
42	تمهيد
43	المبحث الأول: التقديم العام للمركز الجوّاري للضرائب CPI مستغانم
43	المطلب الأول: نشأة المركز الجوّاري للضرائب
45	المطلب الثاني: تنظيم ومهام المركز الجوّاري للضرائب
50	المبحث الثاني: تمويل الخزينة العمومية في ظل نظام التحصيل
50	المطلب الأول: علاقة القباضة بالخزينة
51	المطلب الثاني: مهام القباضة وعلاقتها بالخزينة
62	المبحث الثالث: آليات التحصيل ودور الجباية العامة في تمويل الخزينة العمومية
62	المطلب الأول: تمويل خزينة مستغانم في ظل نظام التحصيل الحالي لقباضة المركز الجوّاري للضرائب
66	المطلب الثاني: دور الجباية العامة في تمويل الخزينة العمومية
70	خلاصة الفصل

74	قائمة المراجع
78	الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب	46
02	علاقة القباضة بالخبزينة	51
03	الهيكل التنظيمي الخاص بقباضة المركز الجوّاري للضرائب	52
04	سندات التحصيل الخاصة بقباضة المركز الجوّاري للضرائب	53
05	خطوات عمل مصلحة الصندوق	55
06	خطوات عمل مصلحة المحاسبة	56
07	مهام أعضاء مصلحة المتابعة	58
08	إجراءات التحصيل بالجبر والقوة	59
09	طرق عملية المتابعة	60
10	تمثيل بياني يمثل مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية في تكوين الإيرادات العامة.	68

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	جدول توضيحي لمعدلات الضريبة على الدخل الاجمالي	18
02	الضرائب المحصلة لدى المركز الجوارى للضرائب لولاية مستغانم سنة 2022	62
03	الضرائب المحصلة لدى المركز الجوارى للضرائب لولاية مستغانم سنة 2023	63
04	كيفية التقسيم الشهري لقباضة المركز الجوارى للضرائب	64
05	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة	66
06	مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة	67

قائمة المختصرات

المصطلحات	الاختصار	Abrev
المركز الجوي للضرائب	م.ج.ض	CPI
قباضة الضرائب	ق.ض	RI
قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	ق.ض.م.ر.م	CIDTA
الضريبة على أرباح الشركات	ض.ا.ش	IBS
الضريبة على الدخل الإجمالي	ض.د.ا	IRG
الرسم على النشاط المهني	ر.ن.م	TAP
الرسم على القيمة المضافة	ر.ق.م	TVA
الضريبة الجزافية الوحيدة	ض.ج.و	IFU
الضرائب غير المباشرة	ض.غ.م	Imôpts indirects
الضرائب الأخرى	ض.ا	Autres

قائمة الملحق

رقم الملحق	اسم الملحق
79	تصريح G12Bis
80	تصريح G12
81	تصريح G17
83	تصريح G51
78	P.V. Fiche de Versement



مقدمة عامة

مقدمة

يمكن أن نعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة وقد مثلت الضريبة خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال و الدراسات العلمية المالية، وهذا الأمر ليس راجعا لكونها إحدى ابرز مصادر الإيرادات العامة فقط ، ولكن من أهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة ولما تحدثه من إشكاليات تقنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو آثارها من جهة أخرى .

يظهر تاريخ الضريبة ارتباط طرق وأساليب فرضها و تحصيلها بشكل الاقتصاد الذي كان سائدا في المجتمع ، وكذلك بالتنظيم الاجتماعي وبطبيعة الخدمات المنتظرة من جانب الدولة . فمنذ العصور الوسطى عرف الإنسان الضريبة التي كانت تحصل في صورة عينية يدفعها الفرد جبرا الى السلطة العمومية كنوع من المشاركة في تغطية النفقات العامة .

وفي وقتنا الحاضر أصبحت الضريبة أداة مهمة وجد فعالة في يد الدولة عبر تطبيقها لسياسة الضريبة التي تعتبر جزءا مهما في السياسة الاقتصادية وكذلك لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها من خلال اعتبارها من المصادر الأساسية للحصول على المال العام.

وقد حرصت الجزائر على ضمان استقلالها ومحاولة الخروج من الأزمات المالية باعتمادها على الموارد المحلية وكان من أبرزها فرض الضرائب بشتى أنواعها كأنسب مورد مالي، غير أنها قد ورثت نظام ضريبي عن الاستعمار باعتبار هذا النظام أحد المكونات الأساسية للسياسة المالية، ومن هذا المنبر يمكننا القول بأن الجزائر عمدت إلى انتهاج سياسة ضريبة متواصلة وتعديل النظام الضريبي الذي تحكمه عدة مؤشرات من أجل تحسين وتحقيق نمو اقتصادي فعال قادر على مجابهة الصعوبات والأزمات التي يمكن التعرض لها. وسنسعى من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على النظام الضريبي في الجزائر والأسس التي يقوم عليها وكذلك الدور الذي يلعبه في تمويل الخزينة العمومية للدولة ومن خلال ذلك نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية ؟

من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الضريبة ؟
2. ما هو النظام الضريبي ؟

3. ما مفهوم الخزينة العمومية وأهم مصادر تمويلها ؟
4. فيما يتمثل دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية ؟
5. ما هي مختلف الضرائب المحصلة لدى المركز الجوازي للضرائب ؟

الفرضيات :

- ❖ يلعب النظام الضريبي دورا بارزا في تدعيم ومساهمة الخزينة العمومية لأنه توجد علاقة معنوية بينهما.
- ❖ تقسم الضرائب حسب سعرها ووعائها ويقصد به المادة الخاضعة للضريبة.
- ❖ الخزينة هي مكان إيداع الأموال العمومية لاستعمالها عند الحاجة في المشاريع الاستثمارية والنفقات عادة ما تعتمد الدولة على إيرادات ممتلكاتها الخاصة بالإضافة إلى عائدات الضرائب.

مبررات اختيار الموضوع:

إن الأسباب التي جعلتنا نهتم ونختار هذا الموضوع:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع بالذات بحكم التخصص العلمي والوظيفي في المستقبل وحدثنا الموضوع نسبيا.
- المساهمة في نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين.
- أهمية الضرائب كمصدر أساسي يعتمد عليه في تمويل الخزينة العمومية.
- معرفة مقدرة الضرائب على تمويل النفقات العامة.
- إبراز دور وأهمية الضرائب كإيراد من الإيرادات العامة.

أهمية الموضوع:

- التنبيه إلى صعوبة الاعتماد على مورد واحد لتغطية نفقات الدولة خاصة مع ازديادها وتطورها.
- إمكانية إستفادة الطلبة في بحوثهم.
- الإطلاع على الدور الفعال التي أصبحت الضريبة تؤديه في ضبط النشاط الاقتصادي وتوجيهه.
- معرفة مختلف موارد الخزينة العمومية والتطلع أيضا على مفهومها.

أهداف الموضوع:

- الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المرافقة لها.
- معرفة مختلف المفاهيم والأنشطة التي تخص النظام الضريبي.
- دراسة كل ما يتعلق بتمويل الخزينة العمومية.
- معرفة كيفية سير العمل وذلك بدراسة على أي أساس يحدد الوعاء الضريبي من دراستنا التطبيقية.
- للاستفادة والاستعداد للحياة المهنية.

حدود الدراسة:

من أجل حصر إشكالية البحث والبلوغ إلى الأهداف المرجوة من الدراسة التي تمثلت في دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم، ويمكن حصرها فيما يلي:

- البعد الموضوعي: تقتصر الدراسة على دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية.
- البعد المكاني: يقتصر تطبيق الدراسة على المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم.
- البعد الزمني: لقد أنجزت هذه الدراسة في السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2023-2024.

منهجية البحث والأدوات المستعملة:

لمعالجة هذا الموضوع ومن أجل الإجابة على الأسئلة المتعلقة بدراستنا والفرضيات المنتقاة ارتأينا إلى ضرورة انتهاج المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي والإحصائي الوصفي في الجانب التطبيقي، اعتمدنا أثناء دراستنا على أدوات مكتبية متمثلة في الكتب وكذا مختلف الوثائق الرسمية.

الدراسات السابقة:

✓ الدراسة الأولى: النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي للباحث بوزيدة حميد، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006، ولقد هدفت الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للضريبة و تبيان دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية، وقد توصل الباحث إلى أن النظام الضريبي الجزائري يواجه تحديات ناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية والتهرب الضريبي، والاتحادات الإقليمية والدولية، وضغط المنظمات الدولية.

✓ الدراسة الثانية: فعالية النظام الضريبي في الجزائر للباحث وكواك عبد السالم، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2012/2011، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية النظام الضريبي في الجزائر وكيف تتم عملية التحصيل الضريبي، وتوصلت من هذه الدراسة إلى أنه لا يزال النظام الضريبي مختال من مختلا من خلال اعتماده على الجباية البترولية وسيطرة الضرائب غير المباشر.

✓ الدراسة الثالثة: دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية للباحث وانزه محمد، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار سنة 2019/2018، هدفت هذه الدراسة الاقتصادية دراسة التغيرات الحاصلة في النظام الضريبي نظرا لما يلعبه في أهداف الدولة في شتى المجالات ودراسة عملية التحصيل ومدى دورها في تمويل الخزينة، وقد توصل الباحث إلى أن الضريبة بمختلف أنواعها تعتبر مصدر أساسي تعتمد عليه الدولة وتسعى إلى تنمية حصيلته، وعدم شعور المكلف بعبئه وهذا بغرض الوصول إلى أهدافها التي تتمثل في تمويل خزينة الدولة، وبالإضافة إلى الوصول إلى اقتصاد وطني جيد.

هيكلية البحث:

تماشيا ومنهجية البحث العلمي، رأينا من الضروري الانطلاق في الموضوع بتقديم مقدمة ابرز من خلالها أهم الجوانب المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، لننتقل فيما بعد إلى محاولة تفصيلها من خلال إدراج ثلاثة فصول كل منها مقسم إلى مجموعة مباحث ووصولاً إلى خلاصة لكل فصل على حدى ثم خاتمة عامة توضح أهم ما استخلصته الدراسة من نتائج.

الفصل الأول: عموميات حول الضريبة و النظام الضريبي.

الفصل الثاني: الخزينة العمومية.

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوارى للضرائب لولاية مستغانم.

الفصل الأول:

عموميات حول الضريبة والنظام
الضريبي

كانت الضريبة وما تزال المورد الأساسي للحصول على المال العام في بعض الدول، كيف لا وهي نتائج ممارسة الدولة لسلطتها وسيادتها، فالدولة تحصل على المال عن طريق تنظيمها في كيفية تحديدها وفرضها ومعدلها وطريقة تحصيلها، أي أنها تقوم بتصميم تشريعي يشمل ويبين ويوضح الجوانب المرتبطة بالضريبة، انه النظام الضريبي اذن، والمشكل ليس وجود النظام الضريبي، بل في وجود نظام ضريبي ملائم يحقق مجموع الأهداف الموضوعية، لذلك نجد أن الدول تختار النظام الضريبي وتسترسل في تعديله من أجل مساندة التغيرات اذ ان كل ذلك مرده الوصول الى فعالية النظام الضريبي.

وفي هذا السياق سيتم التطرق في هذا الفصل لأهم المفاهيم المتعلقة بالضريبة والنظام الضريبي والخزينة العمومية وذلك من خلال مبحثين هما كالآتي:

المبحث الأول: ماهية الضريبة

المبحث الثاني: مفاهيم حول النظام الضريبي

المبحث الأول: ماهية الضريبة

إن الضريبة تلعب دورا هاما بخصائصها في السياسة المالية والاقتصادية لأي دولة، وتسعى الإدارة المالية لتحصيل الضرائب لأنها تعد مصدرا هاما وأساسيا لإيرادات الدولة التي تحتاجها لسد النفقات العامة للأزمة، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الضريبة وأهم أهدافها.

المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها

1- تعريف الضريبة

يمكن تعريف الضريبة على أنها:

"مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبّه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية".¹

ونظرا للتطور الذي شهده مفهوم الضريبة باختلاف النظم السياسية والظروف الاقتصادية السائدة في كل مجتمع، فقد تعددت التعاريف الخاصة بالضريبة.

فقد عرفت على أنها "فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول باداها بالمقابل تمكينها للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع".²

في حين تم اعتبارها على أنها: "مساهمة تأخذ صورة نقدية أو عينية، يجبر الأفراد على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة ودرجة استفادتهم من الخدمات، وهي تفرض عليهم تحقيقا لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية".³

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الضريبة هي ضريبة نقدية بدون تعويض تلتزم الدولة بتحصيلها من الدولة وفق قواعد الحوافز، ولها أثر نهائي، وتستخدم لدفع النفقات العامة. وتؤخذ هذه الضريبة من القطاع الخاص، وتستخدم لدفع النفقات العامة، دعم الحكومة.

يتبين مما سبق أن الضريبة تحتوي على الخصائص التالية:⁴

- الشكل النقدي للضريبة: إن الضريبة تدفع في صورة نقود مسايرة للطابع النقدي للمعاملات المالية الحديثة، تستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

¹ - علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 10-2011، الطبعة الرابعة، رقم النشر 4763، ص 176.

² - هاشمي راضية، التنظيم القانوني للجباية ودورها في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة دمولاوي طاهر سعيدة، 2019/2020، ص 07.

³ - هاشمي راضية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

⁴ - نسمن فطيمة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020/2021، ص

- الطابع الإجباري والنهائي للضريبة: إن صفة الإجبار ذات صبغة قانونية وليست معنوية، إذ أن النظام القانوني للضريبة من اختصاص الدولة من حيث سعر الضريبة والمكلف بأدائها وتحديد وعائها، وفي حالة امتناع الفرد عن أدائها فللدولة حق التنفيذ الجبري، كما لها صفة الامتياز من حيث الاقتضاء على أموال المدين، أما الصفة النهائية للضريبة فهنا نعني أن الدولة غير ملزمة برد قيمتها (إلا في حالة الخطأ) أو دفع فوائدها.
- الضريبة تدفع دون مقابل: وتعني أن المكلف بالضريبة لا يتمتع بمقابل مباشر أو بمنفعة خاصة من جانب الدولة حين دفعه للضريبة، فالضريبة يدفعها الفرد بصفته عضواً في المجتمع كله يلتزم بالمساهمة في الأعباء، والتكاليف العامة، وإن كان هذا لا ينفي الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة، ولكن بصفته عضواً في المجتمع وليس بصفته دافع للضريبة.
- الضريبة فريضة ذات أهداف: ترمي الضريبة إلى تحقيق المنفعة العامة من تغطية النفقات العامة كغاية تقليدية (غاية مالية)، لتتعداها إلى غايات اقتصادية واجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي والتعجيل بالتنمية الاقتصادية كتشجيع الاستثمارات وإعادة توزيع الدخل الوطني، بوصفها إحدى أدوات السياسة المالية.
- الضريبة تفرض بقانون: أي انه يتم فرضها وكذلك ربطها وتحصيلها وإلغائها والإعفاء منها بموجب نصوص قانونية، ويترتب على هذه الخاصية حفظ حقوق المكلفين بدفع الضريبة.

المطلب الثاني: أنواع الضرائب

تعتبر الضرائب أحد أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، وهي تستخدم لتمويل مختلف الخدمات العامة، حيث تفرض الضرائب على الأفراد، وتختلف أنواعها باختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وموضوع الضريبة، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

1- أنواع الضرائب¹

من المعلوم أن الضرائب في الوقت الحالي تضم أنواعا عديدة تتفاوت أهميتها وكذلك في اثارها الاقتصادية والاجتماعية وسنستعرض فيما يأتي إلى أهم أنواع الضرائب تحدد تطبيقا على نطاق واسع في كافة الدول تقريبا.

¹ - بن خلف الله عمر، رقمنة التحصيل الضريبي كإجراء لربط الإدارة الجبائية بالقطاع البنكي، دراسة حالة المركز الجوازي للضرائب مستغانم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021، ص 07.

1-1 الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي تفرض على رأس المال قيمة ما يحققه المكلف أو ما يمتلكه من عناصر رأس المال ويحمله الشخص المكلف نفسه ولا يستطيع نقل عبئ هذه الضريبة إلى غيره.

• الضريبة على الدخل:

تمثل الضرائب على الدخل في تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل الذي يتولد لدى الشخص الطبيعي أو المعنوي، وبما أن الدخل وعاء هذه الضريبة فمن الأجدر أن نحدد المفهوم الدقيق للدخل بغية تحقيق غايتين الأولى حتى لا تشمل الضريبة بعض الأموال التي لا تعد من قبل الدخول والثانية عدم الهرب بعض العناصر التي تعد من قبيل الدخول ولتحديد مفهوم الدخل هناك نظريتان الأولى تنظر إليه من الناحية المصدر الذي يأتي منه يجب أن يتسم بالدورية والانتظام وتسمى هذه النظرية بنظرية المنبع أما الثانية تحدد الدخل من خلال النظر إلى الزيادة في القيمة الايجابية التي حصلت عليها في ذمة المكلف خلال فترة زمنية معينة وتسمى نظرية الزيادة في القيمة الايجابية.

-نظرية المنبع

يعد دخلا وفقا لهذه النظرية ما يحصل عليه المكلف بصفة دورية ومنتظمة من أموال وخدمات يمكن تقويمها بالنقود ولكي يعد الإيراد دخلا وفق هذه النظرية:

-الدورية والانتظام

أي يأتي بصفة متجددة ومنتظمة كلما انتهت المدة التي تحدد رقميا كالיום، الشهر، كأجر العامل وراتب الموظف.

-إمكانية التقويم بالنقود

لا يشترط في الإيراد حتى يعد دخلا أن يكون مبلغا نقديا.

-ثبات ديمومة المصدر

يرتبط هذا الشرط بالشرط إذ لا يتصور تحدد الدخل وانتظامه إلا إذا كان ناجما عن مصدر دائم وثابت وتختلف صفة الدوام والثبات تبعا لمصدر الدخل المختلفة وهي العمل ورأس المال.

-عنصر المدة

حتى يعد الإيراد دخلا يجب أن يحصل عليه المكلف في مدة معينة تبدأ بتاريخ معين وتنتهي بتاريخ معين اخر وعادة تحدد هذه المدة بسنة.

-نظرية الزيادة في القيمة

إن هذه أكثر اتساعا في تحديد المقصود بالدخل إذ يعد دخلا وفق لها كل زيادة ايجابية لذمة المكلف خلال فترة زمنية معينة أيا كان مصدر هذه الزيادة بالدورية والانتظام أو لن تتصف بذلك أي أنه يعد دخلا كل ما يحصل عليه المكلف في فترة من الفترات سواء مزاوله عملة الاعتيادي أو عن طريق مباشرة نشاطه بصفة عرضية كالأرباح الناجمة عن بيع العقار أو أي منقول آخر وكذلك الزيادة في قيمة الأصول الثابتة

بصرف النظر عما إذا كانت تلك الزيادة قد تحققت عن طريق البيع أو لم تحقق. وتجدر الإشارة إلى أن الضريبة على الدخل بالطريقة التي يحددها المشرع إلا أنه يمكن التمييز بين نظامين من هذه الضرائب الأول نظام الضريبة على مجموع الدخل والثاني نظام الضريبة النوعية ولكن القاعدة العامة في ضرائب الدخل و أيا كان النظام المعمول به هي أنها تنصب على الدخل الإجمالي دون أن خصم استعملاته ويعد تكليفا للدخل كل إنفاق لا يمكن الحصول على الدخل من غير القيام به وتتمثل تكاليف الدخل في الحد الأدنى اللازم للمعيشة بالنسبة للشخص العادي.

• الضرائب على رأس المال:

وتتمثل هذه الضرائب في تلك التي تتخذ رأس المال وعاء لها و يقصد برأس المال أو الثروة ما يحوزه المكلف من قيم استعماله في لحظة زمنية معينة سواء اتخذت هذه القيم شكل سلع مادية كالموجودات الثابتة أو حقوق معنوية كالأسهم والسندات على شكل نقود.

• الضريبة العادية على رأس المال

تفرض هذه الضريبة على قيمة ثروة المكلف كلها أو بعض عناصرها وعادة تكون أسعارها منخفضة لأن وعاءها من الضخامة مما يسمح بالحصول على إيرادات غزيرة وتستخدم هذه الضريبة لتحقيق طائفة من المزايا أهمها:

- تعتبر أداة مهمة في دفع بعض عناصر الثروة لعاطلة للمشاركة في النشاط الاقتصادي.
- يمكن استخدامها أداة رقابية على القرارات المكلفين وخاصة بالنسبة لضريبة الدخل إلا أن فرض هذه الضريبة يجد صعوبات تتمثل في:
- صعوبة حصر المادة الخاضعة للضريبة واحتمالات التهرب من دفعها.
- هناك أجزاء كثيرة من الثروة من الممكن إخفاؤها كالذهب والمجوهرات والنقود تحتاج إلى جهاز إداري كبير.

• الضريبة الاستثنائية على رأس المال

تشابه هذه الضريبة مع سابقتها من حيث المادة الخاضعة لها هي رأس مال المكلف إلا أنها تختلف عنها في سعر الضريبة، فإذا كان سعر الضريبة العادية منخفضا نجد الضريبة الاستثنائية تفرض بسعر أعلى ولعل ما يسود ارتفاع هذه الضريبة، هو أنها تفرض بسعر أعلى وفي ظروف استثنائية تكون فيها الدولة بأمر الحاجة إلى الأموال لتسديد ديون كبيرة أثقلتها أو لانجاز بعض الأعمال المهمة لو تتوفر لديها الأموال. وقد عرفت هذه الضريبة في كثير من الدول الأوروبية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية استخدمت إيراداتها لتسديد الدين العام بشكل رئيسي ومنها الضرائب على التركات: هي الضرائب التي تفرض على ما يجمع ما

يملكه الفرد لحظة زمنية معينة هي الوفاة أي أن الواقعة المنشأة للضريبة هي الوفاة وتتخذ هذه الضرائب أنواع متعددة فهي إما أن تفرض على مجموع الشركة أو على نصيب كل وارث.

2-1 الضرائب غير المباشرة: هي كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئ هذه الضريبة إلى شخص آخر ويتميز هذا النوع بسهولة الجباية ووفرة الحصيلة، الضرائب على التداول والإنفاق: إن الضريبة تفرض على إنفاق الدخل للحصول على السلع والخدمات ولهذه فهي تصيب البخل بطريقة غير مباشرة وتعد بالتالي من قبل الضرائب غير المباشرة فالضرائب على نفاق الدخل بالمعنى الواسع تفرض على إنفاق الدخل على أموال الاستثمار وعلى ذلك فهي تتمثل في ثلاثة أنواع:

• الضرائب على الاستهلاك

إذ ما فرضت الضريبة على الدخل عند أنفاقه كنا بصدد ضرائب تفرض في مناسبات مختلفة تقع في المراحل المختلفة من المنتج إلى المستهلك، أي أن هذه المناسبات لفرض الضريبة أمر يتوافق إلى حد كبير على ضمان سهولة تحصيلها.

• الضريبة العامة على الإنفاق

في هذا النظام تفرض الضريبة على كافة السلع أي كافة صور الإنفاق بحيث لا تثور مشكلة اختيار السلع التي تضع للضريبة ويعتبر نظام الضريبة العامة على الإنفاق أكثر تحقيقاً للعدالة.

• الضرائب الجمركية

يقصد بها الضرائب التي تفرض على السلع عند اختيارها لحدود الدول الإقليمية بمناسبة استيرادها و تصديرها وتعكس الضرائب الجمركية نوعاً و سعراً أو حصيلة الأوضاع الاقتصادية المختلفة للدولة وكذلك طبيعة تباينها الاقتصادي.

• الضرائب على التداول¹

وهي الضرائب المفروضة على الجزء المتبقي من الدخل بعد إنفاقه على استهلاك السلع والخدمات، أين يتم استثماره في شكل أصول جديدة: عقارية أو منقولة أو يقوم بالتصرف بالبيع في الأموال الموجودة لديه إلى شخص آخر، وفي كلتا الحالتين يتم فرض عليهما ضرائب على التداول، ومن أمثلة ذلك ضريبة الطابع وضريبة التسجيل.

-ضريبة الطابع:

ويطلق عليها ضريبة الدمغة وهي تفرض على عملية تداول الأموال وانتقالها من شخص إلى آخر، ويتم ذلك عن طريق تحرير وثائق معينة كالعقود أو الشيكات أو الأوراق التجارية أو الفواتير أو السندات، وينظم القانون

¹ - نسمن فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 76.

طريقة تحصيل هذه الضريبة إما بلبصق طوابع جبائية على تلك المحررات، أو عن طريق دمع المحرر نفسه بواسطة ختم الإدارة المختصة بذلك كما هو الحال بالنسبة للشيكات.

-ضريبة التسجيل:

تستحق هذه الضريبة عند إثبات واقعة انتقال الملكية من شخص إلى آخر، أو عند توثيق عقد الملكية، ويختلف معدل الضريبة على التسجيل باختلاف قيمة المال موضوع التوثيق أو التسجيل، وتتميز هذه الضريبة بأنها تحقق اعتبارات العدالة والملائمة لأنها تتناسب مع قيمة المال موضوع الضريبة ويتم تحصيلها عند تداول الأموال.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية للضريبة

تخضع الضرائب لمجموعة من القواعد الأساسية التي تضمن تطبيقها بشكل عادل وشفاف على جميع المكلفين، تساهم هذه القواعد في تعزيز العدالة الضريبية ومنع التهرب الضريبي، مما يساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة.

1- القواعد الأساسية للضريبة

الضريبة العصرية هي ضريبة تدخلية تلعب دوراً مهماً في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وفي توجيه الاستثمارات الإنتاجية وهي قبل كل شيء مورد تعتمد عليه السلطات في تغذية خزانة الدولة. ولما كان للضريبة كل هذه الأهمية، فقد وضع لها، ومن فترة طويلة، قواعد على المشرع الضريبي أن يأخذها بعين الاعتبار عند وضعه للنظام الضريبي.

وهذه القواعد تشكل الأساس التقليدي للضريبة حتى أن بعضهم قد عبر عنها بأنها "إعلان حقوق المكلفين" ووضح هذه القواعد الاقتصادي الانكليزي ادم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم وجوهر هذه القواعد مايلي:¹

1-1 قاعدة العدالة، أو المساواة في المقدرة:

تنطلق هذه القاعدة من القدرة المالية التكليفية لدافع الضريبة (المكلف) في المساهمة في الأعباء العامة. بحيث تكون مساهمة أعضاء الجماعة في الأعباء العامة متناسبة مع دخولهم، فمن يحصل على دخل وفير، يحصل بالمقابل على حماية الدولة له ولدخوله فعليه أن يساهم في نفقات الدولة بقسط أكبر أوفر، مما يساهم به المكلف الذي لا يحصل إلا على دخل قليل، ومن لا دخل له يعفى من دفع الضريبة، وكتب ادم

¹ - خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة السادسة، 2016، ص 158.

الفصل الأول: عموميات حول الضريبة والنظام الضريبي

سميث في هذا الصدد قائلا: "يجب أن يسهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحس مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي نسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة".

ولقد أخذت أغلب التشريعات الضريبية المعاصرة بفكرة قاعدة العدالة وما تطبق الضريبة التصاعدية، وإقرار الإعفاءات العائلية والحد الأدنى من الدخل المعفى من الضريبة إلا صورا لمبدأ العدالة.

2-1 قاعدة اليقين والوضوح:¹

يجب أن يكون الفرد ملزم بدفع الضريبة ككل أو جزء منها وأن تكون يقينية وليس عشوائية وبكونها ضريبة إلزامية أي تحددها السلطات المركزية للقانون يحدد فيه معالم الضريبة من حيث نسبتها ووعائها ومواعيد تحصيلها وأي إعفاءات تكون خاصة بها.

3-1 قاعدة الملائمة في التحصيل:

يجب أن تحصل الضريبة في الوقت والفترة الملائمة وبالكيفية الأكثر تيسيرا في نظر الدولة بحيث يتلاءم وقت دفعها مع الممول إلى الخزينة العمومية وفي الموعد الذي يتحقق فيه الوعاء الخاص للضريبة.

4-1 قاعدة الاقتصاد في النفقات:

الاقتصاد في النفقات يعني أن يكون هناك فرق بين ما يدفعه المكلفون بالضريبة وما يدخل منها إلى الخزينة العامة وفي أقل مبلغ ممكن.

المطلب الرابع: أهداف الضريبة

تعد الضرائب من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهداف متعددة، تتنوع هذه الأهداف بين الأهداف المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية يمكن تحديدها في الآتي:²

- الأهداف المالية.

- الأهداف الاقتصادية.

- الأهداف الاجتماعية.

- الأهداف السياسية.

1-1 الأهداف المالية:

ويقصد بها تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية (كبناء السدود والمستشفيات والجامعات، وشق الطرق... الخ).

¹ - العربي شيماء، النظام الضريبي ودوره في تمويل الخزينة العمومية (دراسة حالة المركز الجوارى للضرائب بلدية حاسي ماماش)، مذكرة من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2023/2022، ص 04.

² - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية 2007-5، رقم النشر 4711، بدون طبعة، ص 11.

2- الأهداف الاقتصادية:

ويقصد بها أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، غير مشوب بالتضخم أو بالانكماش وأصبحت في إطار الدولة الحديثة أداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن إيجاز أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كلياً أو جزئياً.
- حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميدان المدفوعات ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج وبإعفاء الصادرات من الضرائب كلياً أو جزئياً.
- استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك، وبالتالي يعمل على رفع الطلب الكلي وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل.
- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من أجل توسيع الاستثمار.

3- الأهداف الاجتماعية:

- تعمل الضريبة على تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية والتي من أهمها:
- تخفيف حدة التفاوت بين الدخل و الثروات المرتفعة. وذلك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخل والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخل المنخفضة، ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخل.
 - جلب أكبر قدر ممكن من المساكن بهدف التخفيف من أزمة السكن، وذلك بإعفاء مداخيل الكراء من الضريبة أو منحها تخفيض.

4- الأهداف السياسية:

أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول، وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالاً للضريبة لأهداف سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان والولايات المتحدة الأمريكية).

المبحث الثاني: مفاهيم حول النظام الضريبي

يسعى النظام الضريبي إلى تحقيق أهداف تحددها الدولة وفق سياستها الاقتصادية، ويعتبر كوسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والذي يهدف إلى تغطية النفقات العامة للدولة، حيث سنتعرف على مفهوم النظام الضريبي مع توضيح أهم أهدافه.

المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي وخصائصه

يعد النظام الضريبي عنصراً أساسياً في أي اقتصاد حديث، حيث يلعب دوراً هاماً في تمويل نفقات الدولة وتنظيم النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم النظام الضريبي وأهم خصائصه:

1- مفهوم النظام الضريبي:

تتعدد تعريفات النظام الضريبي في الكتابات العربية والأجنبية، فالبعض يرى أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق.

فقد عرف وفقاً للمفهوم الواسع على أنه هو "مجموعة العناصر الأيدولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف".

في حين تم تعريفه أيضاً وفقاً للتعريف الضيق بأنه: "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل"¹.

إضافة إلى تعريفه كذلك على أنه: مجموعة التشريعات، السياسات والأجهزة التي تنظم، تخطط، تدبر وتنفذ عمليات تعبئة الاقطاعات المالية التي يؤديها الأشخاص الطبيعيون والمعنويين للدولة بصورة جبرية ونهائية بدون مقابل خاص ومباشر.

و عرف كذلك بأنه: مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية الصادرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية صادرة ومذكرات تفسيرية تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية بصفة عامة وأهداف النظام الضريبي بصفة خاصة².

¹ - سعيد عز العزيم عتمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية، جامعة الأسكندرية، بدون طبعة، 2011، ص 12.

² - بلواضح الجيلاني، الهرب الضريبي بين فعالية اليات الرقابة واستراتيجية المكافحة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015/2014، ص 18.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب التي تقوم الدولة بتحصيلها من دافعي الضرائب في فترة زمنية معينة، بما في ذلك القواعد القانونية والفنية للضرائب، وكذلك المكونات العقائدية المتفاعلة مع المكونات الاقتصادية والإدارية.

2- خصائص النظام الضريبي:

يتميز النظام الضريبي بخصائص تواكب وبصفة فعالة انتقال الاقتصاد الجزائري من حالة الاقتصاد الموجه إلى حالة اقتصاد السوق حيث اعتمد على الخصائص التالية:¹

أ-التحاور بين المكلف والإدارة الجبائية: تحتوي على التصريحات التي يقوم بها المكلف والاقتراحات التي تفرضها الإدارة الجبائية بالإضافة إلى تقديم الطعون، لذا نجد اتصال دائم وتشاور مهم بين المكلف والإدارة يتم من خلاله حساب مبلغ الضريبة التي يستوجب دفعها. وبهذا التحاور يتم تصحيح وضعية غير قانونية ويحق للمكلف الرد والتغيير عن أي إشكال، بحيث يعتبر هذا التحاور الذي يقوم بين المكلف والإدارة الجبائية أهم رابط لمعالجة المشاكل القائمة بينهما.

ب-تصريح المكلف برقم أعماله بنفسه: أعطى المشرع الجزائري للمكلف حق التصريح برقم أعماله بنفسه. ففور الحصول على نماذج التصاريح من طرف الإدارة الجبائية يقوم بملئها وإعادتها إلى الإدارة إلا أن هذه التقارير والتصاريح تكون في اغلب الأحيان غير واقعية مما يؤدي حتما بالإدارة الجبائية إلى فحصها بحيث لا تعتبر الحرية الممنوحة للمكلف بالتصريح برقم أعماله حرية مطلقة وإنما مقيدة بتبريرات من أجل أن تحمل التصريحات مصدقية وواقعية.

ج-حق الإدارة الجبائية في الرقابة: تقوم الإدارة الضريبية بمراقبة ومتابعة جميع التصريحات المقدمة من قبل المكلفين من أجل تجنب أنواع الغش والتهرب، وذلك حتى تظهر لها كل الأخطاء الممكنة، غير أن القانون منع الإدارة الجبائية من الإطلاع أو مراقبة الصلاحيات بدون إعلام المكلف أو المصالح الأخرى بالسري.

المطلب الثاني: التنظيم الفني للقطاع الضريبي

وبعد تحديد نطاق إيرادات الدولة وأساس تحصيل هذه الإيرادات، يجب على الدولة الاختيار من بين القواعد الفنية التي تمكنها من تنظيم الجهات الضريبية، وتنوع القواعد الفنية التي تحكم هذا الخصم، لذلك يجب على الدولة التنسيق بين هذه القواعد لكي يكون نظام البلاد متسقاً، ونقصد بالجوانب العملياتية الفنية المختلفة التي تمكن من إنشاء الضريبة وهي:

الفرع الأول: الوعاء الضريبي (مطرح الضريبة)

هو المادة الخاضعة للضريبة من ممتلكات أو المال الذي يخضعه القانون للضريبة أو هو الشيء أو الموضوع الذي تطرح على أساسه الضريبة وبصورة عامة قد يكون مالا، شخصا، أو عمالا، يبني الوعاء الضريبي على:¹

¹ - رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2014، ص 345.

أ- اختيار موضوع الضريبة:

1- الضريبة على الأشخاص: تلك الضريبة التي يكون مطرحها الشخص ذاته والذي يعيش فوق أرض دولة ما أو الذي ينتمي لدولة ويعيش في حدود رقعتها الجغرافية وهي من أقدم الضرائب في التاريخ وكان يطلق عليها سابقا بالضريبة على الرؤوس.

هذه الضريبة تفرض على الأشخاص من دون الأخذ بعين الاعتبار مقدرتهم التساهمية كما لا تراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية وهو ما لا يؤهلها لتكون أداة لتوجيه الاقتصاد.

2- الضريبة على رأس المال: ضريبة رأس المال هو مجموع الأموال العقارية المنقولة المادية والمعنوية القابلة للتقدير النقدي والتي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، سواء نتيجة لدخل نقدي أو عيني للخدمات أو كانت عاطلة عن الإنتاج، ومطرح الضريبة في رأس المال هو التغييرات أو التعاملات التي تمس هذه الممتلكات.

3- الضريبة على الدخل: تعتبر الضريبة على الدخل من أهم الضرائب حديثا، نظرا لمميزات وخصائص أوعيتها الضريبية أين لها صفة الدوام والاستمرارية نتيجة تعددها وتنوعها من جهة، ودورتها وثباتها من جهة أخرى (الأجور والمرتبآت، محصول الأرض...)

تفرض الضريبة على الدخل وفق أسلوبين أساسيين هما:

- فرض ضريبة وحيدة على الدخل الصافي للمكلف بالضريبة.
- فرض كل ضريبة منفصلة لكل شريحة من شرائح الدخل.

4- الضريبة على الإنفاق: وتدعى الضريبة على الاستهلاك وتتحقق هذه الضريبة عند شراء أو حيازة الممتلكات والسلع، أي هي ضريبة تسدد عند إنفاق الدخل.

ب- تحديد المادة الخاضعة للضريبة: وهو الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع أو هدف الضريبة بمعنى آخر هو القدرة التساهمية للمكلف أي مدى قدرة المكلف على تحمل العبئ الضريبي دون الإضرار بوجوده وبقدرته الإنتاجية أو التأثير سلبا على القاعدة الخاضعة وهذا حتى تحافظ على استقرار واستمرارية موارد الدولة.

إن المقدرة التكلفة لا تقتصر على حجم الثروة التي يحوزها المكلف فقط بل أيضا تتعلق بعناصر أخرى ذات طابع شخصي.

1- مصدر الثروة: تختلف القدرة التساهمية بإظهار مصدر الثروة الذي قد يكون راجع إلى عمل أو رأسمال أو كلاهما معا، كما تأثر إستمرارية كل مصدر على هذه القدرة.

¹ خلاصي رضا، تحليل ظاهرة الغش الجبائي (دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2022)، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 19.

2- القاعدة التي تسمها الضريبة: تفرض الضريبة على الدخل الصافي وليس على الدخل الخام أي يكون فرض الضريبة بعد خصم التكاليف، بمعنى آخر تفرض الضريبة على الربح الصافي الناتج عن الفرق بين إيرادات المؤسسة ونفقاتها أو موارد المؤسسة واستخداماتها وهذا للمحافظة على مصدر الثروة ونموها.

3- الحد الأدنى اللازم للمعيشة: لمواجهة أعباء الحياة الشخصية والاجتماعية يراعى عند القيام بفرض الضريبة الحد الأدنى اللازم للمعيشة وذلك بإعفاء جزء من دخل الفرد الذي يعتبر كحد أدنى للإعفاء (في حالة الجزائر الحد الأدنى المعفى من الضريبة هو 5000 دج كأجرة شهرية و 60000 دج كدخل سنوي).

ج- تقدير وعاء للضريبة: بعد اختيار الموضوع وتحديد المادة الخاضعة يتم تقدير الوعاء الضريبي. تتمثل أنواع الوعاء الضريبي في:

1- التقدير الإداري: تتولى إدارة الضرائب تقدير الوعاء الضريبي وفق الطرق التالية:

○ التقدير على أساس المظاهر الخارجية: تبنى هذه الطريقة على قيا السلطات المختصة بتقدير الأوعية الضريبية للمكلف إستنادا إلى مؤشرات أو أدلة خارجية يمكن أن تساعد على تقدير ثروته الحقيقية مثل نوعية السكن، موقعه، الثروة، الدخل... الخ.

○ التقدير الإداري المباشر: تقوم إدارة الضرائب بموجب هذا الأسلوب بتقدير الوعاء المباشر وذلك بإستخدام كافة الوسائل المتاحة التي تمكنها من إجراء التقدير بصورة دقيقة، ولا تطبق هذه الفكرة إلا في حالة عدم دقة التقارير الواردة لإدارة الضرائب، في حالة تعارض التقارير وفي حالة إمتناع المكلف عن دفع تقريره الضريبي في الاجال المحددة.

○ التقدير الجزافي: تقوم إدارة الضرائب بتحديد الأوعية الضريبية إعتقادا على بعض القرائن القانونية التي يحددها المشرع مسبقا، كإتخاذ ربح سنة معينة كأساس لتحديد ربح السنة الحالية، إدراج معدل التضخم، القدرة الشرائية، الوضعية الإقتصادية لتحديد رقم الأعمال.

2- التصريح المباشر: تعتمد هذه الطريقة في تقدير الوعاء الضريبي لكل مكلف على ما يقدمه هو بنفسه أو ما يقدمه عنه الغير من إقرارات ومعلومات توضح ما يمتلكه من مادة خاضعة للضرائب. يعتبر الاعتماد على تصريح المكلف في تقدير وعائه الضريبي السبب الأمثل للتقدير العادل، حيث أن المكلف هو أدرى الناس بحجم ثروته وبظروفه الشخصية، لكن نجاح هذه الطريقة يحتاج إلى درجة كبيرة من الوعي الضريبي وتوفير رقابة شديدة وكبيرة على من يقدم معلومات خاطئة ومخالفة للواقع.

إن الإعتقاد على تصريح الغير يساعد على التحقيق من صدق الإقرارات والمعلومات المقدمة من طرف المكلف نفسه.

3- التصريح المراقب: يخضع لهذه الطريقة المكلفون بالضرائب الذين يتقاضون أرباحا غير تجارية أو مماثلة لها، بالنسبة لطريقة تحديد الربح الواجب إعتقادا في أساس الضريبة على الدخل الإجمالي إما لنظام التصريح المباشر للربح الصافي وإما لنظام التقدير الإداري للربح الخاضع للضريبة.

الفرع الثاني: من حيث المصدر والسعر

1- من حيث المصدر¹

-نظام الضريبة المتعددة: فهذا النظام يعتمد على تخصيص بكل نشاط ضريبة خاصة به، ونتيجة لهذا نجد أنواع مختلفة ومتعددة باختلاف وتعدد النشاط.

-نظام الضريبة الواحدة: وهو تجميع كل الأنشطة مهما كان نوعها، تجارية، صناعية، فلاحية، مالية... الخ و إخضاعها إلى ضريبة وحيدة كالضريبة على الدخل الإجمالي مثالا.

2- من حيث السعر

-الضرائب النسبية: أن الضريبة النسبية تمثل ذلك الاقتطاع الضريبي الذي يفرض بنسبة واحدة على مجموع المداخل.

-الضرائب التصاعدية: نجد هنا علاقة طردية بين الدخل والمعدل، فكلما زاد الدخل زاد المعدل المطبق، تفرض هذه الضرائب بنسبة تتزايد قيمة الوعاء الضريبي.

المادة 104: تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي وفق الجدول التصاعدي كالاتي:

1-جدول توضيحي لمعدلات الضريبة على الدخل الإجمالي.

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 240.000 دج
23%	من 240.001 دج إلى 480.000 دج
27%	من 480.001 دج إلى 960.000 دج
30%	من 960.001 دج إلى 1.920.000 دج
33%	من 1.920.001 دج إلى 3.840.000 دج
35%	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر: المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024.

الفرع الثالث: تحصيل الضريبة

بعد أن يتم احتساب الضريبة المستحقة على المكلف تأتي مرحلة التحصيل والتي تعتبر آخر المراحل الهامة التي بموجبها يتم توريد مقدار الضريبة لخزينة الدولة وهناك عدة طرق يتم تحصيل الضريبة من المكلفين:¹

¹ - بن خلف الله عمر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

أولاً: التحصيل الودي للضريبة: ولنرى أن هذه الطريقة هي الأصل في دفع قيمة الضريبة من المكلفين إلى صناديق الخزينة العامة، بحيث أنه في هذه الحالة يلتزم المكلف بدفع ما عليه من مبالغ مستحقة وفي هذه الحالة يتم تحصيل الضريبة وفق للعديد من طرق والتقنيات يمكن حصرها فيما يلي:

1-التوريد المباشر: بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بتسديد قيمة الضريبة المستحقة مباشرة إلى الإدارة الجبائية من واقع الإقرار الذي يقدمه عن دخله أو ثروته.

2-التوريد عن طريق الأقساط المقدمة: يدفع المكلف بمقتضاها أقساطا دورية خلال السنة المالية طبقا لإقرار يقدمه عن دخله المتوقع أو حساب قيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة، على أن تتم التسوية النهائية للضريبة بعدة ربطها، بحيث يسترد المكلف ما قد يزيد عن قيمة الضريبة المربوطة، أو يدفع ما قد يقل عنها، وأن ميزة هذه الطريقة تمكن بتزويد الخزينة العامة بسيل متدفق من الإيرادات على مدار السنة.

3-الحجز عند المنبع: في هذه الحالة يتم اقتطاع الضريبة عند منبعها، حيث يتم دفع الضريبة من طرف شخص آخر غير المكلف القانوني بها وتطبيق هذه الطريقة إذا توافرت العلاقة القانونية (دائنية، مديونية) بنت المكلف القانوني والممول، مثل أن يقتطع صاحب العمل قيمة الضريبة من مرتبات و أجور عماله وموظفيه، أو أن تقتطع إدارة البنك قيمة الضريبة المستحقة على فوائد أموال زائنها المودعة في حسابات البنك، إن هذه الطريقة من طرق التحصيل تنعدم فيها فرصة التهرب الضريبي طالما أنه لا مصلحة للممول في التهرب من دفعها، كما أن ذات الطريقة تخفض من نفقات التحصيل و الجبائية، إلا أنه ما يؤخذ عليها هو تولي مواطن غير مختص و من خارج دائرة الإدارة الضريبية حساب قيمة الضريبة و استقطاعها قد يلحق الضرر بالمكلف والخزينة العامة نتيجة نقص الخبرة.

ثانياً: التحصيل الجبري (الطريقة غير العادية)

عند استحالة إستقاء الإدارة الضريبية من مال المكلف تلجأ إلى الطريقة الثانية وهي طريقة التحصيل الجبري، وفي هذه الحالة فإن إدارة الضرائب تقوم بتحصيل دين الضريبة بقوة القانون وفي بعض الأحيان الاستعانة بالقوة العمومية و ليس بإرادة المكلفين، هذه الطريقة لها العديد من الاليات و الأنماط وتختلف من دولة إلى أخرى فقد تكون عن طريق الحجز على أموال المدين بالضريبة ويتم بيعها في المزاد العلني من أجل إستيفاء دين الضريبة وكل الحقوق العامة، وقد تصل إلى حد الإكراه الحبس لمدة معينة إذا كانت هناك طرق تدليسية ومخالفات خطيرة للقانون كما قد تتخذ شكل حرمان المكلف بالضريبة من استخراج بعض الوثائق الإدارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية، كما تشير إلى أن قيمة الضريبة المستحقة

¹ - تاوفلة ليندة، مجاني حياة، أثر الضرائب والرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة، (دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (GCB)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة و جبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017/2016، ص 10.

تعد دينا إمتيازاً يجب استيفاء من أموال المدين بها عند إنتقال الملكية منه إلى أشخاص آخرين (حالة التركة مثلاً).

المطلب الثالث: أسس النظام الضريبي

- تعتمد بيئة النظام الضريبي على ثلاثة أسس وهي: السياسة الضريبية، التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية:¹
- ✓ السياسة الضريبية: تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادية والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية، ويعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو يصمم من أجل تحقيق أهدافها حيث نجد أن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبة معينة في مجتمع معين، قد لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر.
 - ✓ التشريع الضريبي: هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من أجل تحقيق أهدافها، ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف كما يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف مع الظروف الاقتصادية للدولة.
 - ✓ الإدارة الضريبية: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها.

المطلب الرابع: أهداف النظام الضريبي

- أهداف النظام الجبائي: إن السياسة الضريبية هي إحدى الضوابط المالية التي على التوازنات العامة، كما تعتبر من المؤشرات التي تشجع الاستثمار والادخار عن طريق أو يعرف بالاستهلاك الظرفي أو غيرها من الإجراءات، لذا سعى النظام الضريبي لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:²
- الهدف التقليدي: يتمثل في إمكانية تحقيق الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات العامة للدولة بحيث لا يتأثر هذا الهدف على النشاط الاقتصادي للدولة.
 - الهدف الحديث: أو الهدف المعاصر لأنه أصبح يتماشى مع الدولة المتطورة، ويعتبر هدفاً هاماً وأساسياً لأنه يخدم القطاعات الاقتصادية ويؤثر في اتجاهات المجتمع سياسياً واجتماعياً خلال:
 - تحقيق العدالة والمساواة في فرض الضريبة، أي أنه نفرض ضريبة مرتفعة على ذوي الدخل المرتفعة ومنخفضة على ذوي الدخل المنخفضة.
 - تحقيق أو توفير مصادر التمويل الدائمة والمساهمة في نفقات القطاع العام؛

¹ - وانزه محمد، القطبي سالم، دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية أدرار)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018/2019، ص 08.

² - واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر (دراسة حالة بقياضة قمار ولاية الوادي)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لشهادة الماستر في علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2011/2012، ص 16.

الفصل الأول: عموميات حول الضريبة والنظام الضريبي

- استقطاب رؤوس أموال العربية والأجنبية وتشجيع الاستثمار؛
 - كما تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق أغراض معينة يأتي في مقدمتها الغرض المالي، باعتبارها مصدراً هاماً للإيرادات العامة، بالإضافة إلى أغراض سياسية واقتصادية واجتماعية.
- والتي سيتم عرضها في الفروع التالية:

1-الهدف المالي:

تتمثل الأهداف المالية للضريبة في تغطية النفقات العامة للدولة، ولقدرتها على الوصول إلى تحقيق الموازنة بين الإيرادات والنفقات، ويتجلى هذا الهدف المالي للضريبة خاصة في الدول النامية التي مازالت تعتمد في مداخيلها بشكل أساسي على ماتجنه من حصيلة الضرائب، فهذه الأخيرة تساهم بدرجة كبيرة في توفير الأموال لخزينة الدولة بقصد مواجهة سبل الإنفاق العديدة.

إن الاعتماد على تمويل تنمية اقتصاديات الدول النامية على نسبة مساهمة كبيرة عن طريق الضرائب يعود بالأساس إلى نقص موارد التمويل الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بنقص التمويل الخارجي ويعود إلى المخاطر الكبيرة التي قد تنجم عن هذا الأخير من تهديد لسياسة الدولة المقترضة وتبعية اقتصادية، نظراً للشروط التي تفرضها مؤسسات التمويل الخارجي كصندوق النقد الدولي.

2-الهدف الاقتصادي:

تتمثل الأهداف الاقتصادية للضريبة في تمويل نفقات الدولة على مشروعاتها الإنتاجية واستثماراتها التنموية، وهي بذلك لم تعد ذات أهداف مالية فقط متعلقة بعملية موازنة الميزانية العامة، بل تتعدى ذلك في كونها أصبحت وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تعد أداة لتحقيق الاستقرار عبرة الدورة الاقتصادية بالنسبة للدول الرأسمالية، فعندما تريد الدولة محاربة التضخم تعمد إلى زيادة فرض الضرائب سواء برفع معدلاتها أو التوسع في فرض أنواع جديدة منها بغرض امتصاص كمية النقد الزائدة في السوق، كما تلجأ في فترات الكساد إلى تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الإعفاءات من الضرائب قصد تشجيع الإنفاق، سواء الاستهلاكي من طرف الأفراد أو الرأسمالي قصد زيادة المشاريع التنموية أو التوسع فيها و يترتب على هذا في نهاية المطاف توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل.

كما يمكن أن تستخدم الضرائب لتشجيع نشاط اقتصادي معين أو تشجيع بعض الصناعات التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار في المناطق النائية، وهذا عن طريق منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية، وهي بذلك تعتبر من الوسائل التي تستخدمها الدولة لحماية بعض الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وذلك بزيادة فرض الرسوم والضرائب على المنتجات والسلع المستوردة من أجل الحد من الاستيراد والتشجيع على التصدير.

كما يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لزيادة عنصر رأس المال، حيث تعبر عملية تخفيض الضرائب على الودائع الادخارية أو الضريبة على الاستثمار، أو تقديم الإعفاءات الضريبية على عوائد سندات التنمية عامل

الفصل الأول: عموميات حول الضريبة والنظام الضريبي

مهم من شأنه تشجيع عملية الادخار القومي، وبالتالي يساعد على قيام الاستثمار القومي ومنه حدوث زيادة في رأس المال القومي.

كما تعد عملية تقديم الإعفاءات الضريبية فيما يخص جلب الاستثمار الأجنبي أو تخفيض الضرائب عنه عامل مهم لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع عملية الاستثمار القومي من جهة وحدوث تغييرات تكنولوجية من جهة أخرى. مما يترتب عن جميع العوامل السابقة الوصول بالمجتمع إلى مستوى أعلى من الرفاهية.

3-الهدف الاجتماعي¹:

ويهدف النظام الضريبي من الناحية الاجتماعية إلى:

- ✓ العمل على التقليل من الفوارق الاجتماعية وتوزيع الدخل مما يتفق مع العدالة الاجتماعية؛
- ✓ استعمال الدولة للضرائب كوسيلة لرفع أسعار المنتجات التي ترها مضرّة بالصحة؛
- ✓ تمويل بعض الخدمات العامة لأفراد المجتمع كالأمن وغيره بالأموال الجمعة من فرض الضرائب.

4-الهدف السياسي:

- يؤدي فرض الضرائب إلى نشر الشعور بالانتماء الوطني، مما سيدفع المكلف إلى الاستفسار عن كيفية إنفاق هذه الأموال وبذلك نشر روح المسؤولية؛
- استخدام الضرائب لتحقيق الأهداف السياسية كتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية.

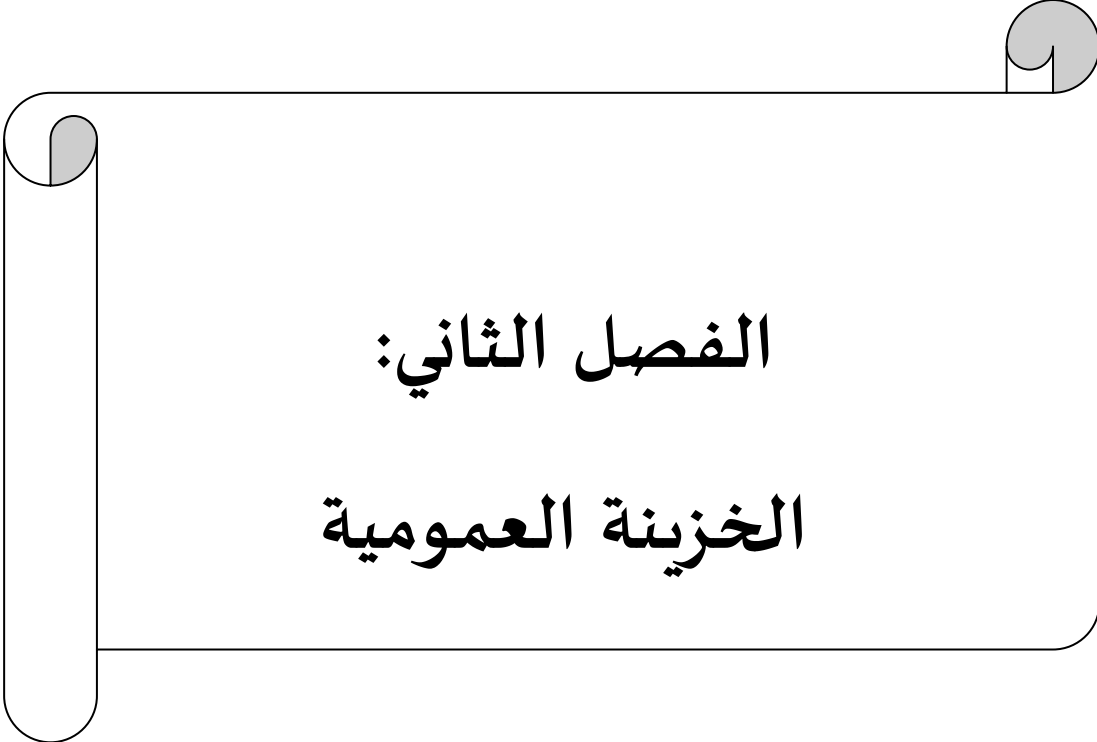
¹- وانزه محمد، القطبي سالم، مرجع سبق ذكره، ص 08.

خلاصة الفصل :

يمكن القول أن الضريبة تعتبر أهم مورد مالي تعتمد عليه الدولة في تغطية أعبائها، وتفرض على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وهذا من خلال جميع العمليات التي يقومون بها (الاستهلاك، الإنفاق، تحقيق الأرباح...الخ)، كما أنها تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

كما اتضح لنا أن كل دولة تصنع نظاما ضريبيا ملائما تسعى من ورائه إلى تحصيل الضريبة وفق مبادئ وقواعد.

ومن هناك فقد وضعت الدولة الجزائرية نظاما جبائيا خاصا بها تهدف من ورائه إلى تقسيم وتوزيع الأعباء على كافة الأفراد المعنوية والطبيعية للبلاد ومن ثم تمويل الخزينة العمومية بأهم مورد مالي للدولة.



الفصل الثاني:
الخزينة العمومية

تمهيد

إن أي نظام اقتصادي في العالم يعتمد في مراحل تهيئة مقومات الموازنة العامة على إنشاء صندوق عام للدولة ولجميع الإدارات الحكومية وتقوم هذه الأخيرة بإيداع ما تجنيه من إيرادات من مصادر المكلفة بجبايتها في هذا الصندوق، حيث من المفروض أن توفر المبالغ المجمعة فيه لتسيير التخطيط المالي الذي عكسته الموازنة العامة ويطلق على هذا الصندوق اسم الخزينة العمومية.

وتعتبر الخزينة العمومية الهيكل الأصلي والمركزي في القطاع المالي فهي تشمل وتشرف على جميع العمليات المالية ومختلف النشاطات في مختلف القطاعات سواء بصفتها الخزينة المركزية للدولة أو الخزينة الولائية التي يتمثل دورها في تنفيذ الميزانية ومخططاتها في مجال الإيرادات والنفقات، وفي هذا الفصل نستعرض أهم التعاريف للخزينة العمومية والميزانية العامة وذلك بتقديم مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الخزينة العمومية

المبحث الثاني: الميزانية العامة

المبحث الأول: ماهية الخزينة العمومية

سننظر في هذا المبحث إلى تعريف الخزينة العمومية وخصائصها، وظائف ومهام الخزينة العمومية.

المطلب الأول: تعريف الخزينة العمومية

هي "Le Caissier et le Financier" وما هي مصلحة الدولة التي تضمن وتتمكن من حفظ أكبر التوازنات النقدية والمالية من خلال القيام بمختلف العمليات التي سمح بها القانون طبقاً للمادة "6" من قانون المالية لسنة 1996.

1-العمليات ذات الطابع النهائي والمدرجة في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة.

2-العمليات ذات الطابع المؤقت والمدرجة في الحسابات الخاصة.

3-العمليات المنفذة برأسمال والخاصية بالدين العمومي على المدى المتوسط والطويل.

الخزينة هي تلك الهيئة التي تتحكم في التدفقات النقدية (Paul marie).¹

هي جهاز إداري تابع لوزارة المالية. تقوم بتسيير مالية الدولة والوقوف على إيراداتها ونفقاتها وتؤثر نتيجة لذلك في المركز الاقتصادي للدولة.²

تعتبر الخزينة العمومية صراف وممول والتي بفضلها يمكن أن نتمكن من حفظ أكبر التوازنات المالية والنقدية وذلك بإجراء عملية الصندوق (الخزينة)، البنك، والمحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة بممارسة نشاطات الرقابة على تمويل وتحريك الاقتصاد المالية.

ومن خلال هذه التعاريف نقول أن الخزينة العمومية هي صراف وممول الدولة تقوم بتحصيل مختلف الموارد ومنها الموارد الجبائية، كما تعمل مع مراسليه من الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات المصرفية.³

المطلب الثاني: خصائص الخزينة العمومية

تعد الخزينة العمومية أساس أي دولة، فهي المسؤولة عن إدارة أموالها ومواردها المالية بكفاءة وفعالية، وتتمتع الخزينة العمومية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها وتجعلها أداة فعالة لتحقيق الأهداف المالية للدولة، أهمها:⁴

الفرع الأول: حسابات الخزينة

¹ - أوغاري مها، دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية (دراسة حالة الخزينة العمومية لولاية مستغانم)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، 2016/2015، ص 43-44.

² - هاشمي راضية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ - بختي عبد الحليم، شرفي رضا، مساهمة النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2021/2020، ص 40.

⁴ - أوغاري مها، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الفصل الثاني: الخزينة العمومية

كما سبق وأشرنا فإن من ضمن العمليات التي تقوم بها الخزينة هي العمليات ذات الطابع المؤقت والمدرجة في الحسابات الخاصة خارج الميزانية، وإن هذه الحسابات تملكها الخزينة العامة وتسجل فيها دخول وخروج أموال من و إلى الخزينة، فأحيانا تخرج من الخزينة مبالغ لا تعد إنفاقا بالمعنى الصحيح، وبالعكس تدخل إلى الخزينة أموالا لا تعد إيرادا بالمعنى الصحيح ووجودها كإيرادات في الميزانية الموحدة يعتبر تضخيما للإيرادات والنفقات دون مبرر ومن ثم استوجب فصلها عن الإيرادات والنفقات الحقيقية وإدراجها في بيان مستقل يتمثل في حسابات خاصة بكل نوع، يطلق عليها حسابات الخزينة.

- احتراما لمبدأ وحدة الميزانية إن مبالغ الضمانات والتأمينات وقت قبضها من طرف الدولة لا يجب اعتبارها كإيرادات لأنها سترد لاحقا ونفس الشيء وقت إرجاعها فلا تعد إنفاقا.
- إن فتح أو إقفال هذه الحسابات لا يكون بموجب قانون المالية.

1- الحسابات التجارية:

يدرج في هذه الحسابات مبالغ الإيرادات والنفقات المخصصة لتنفيذ العمليات ذات الطابع الصناعي أو التجاري التي تقوم بها المرافق العمومية للدولة، وهذا بصنف استثنائي.
وذلك بقيامها وبشكل قانوني ببعض عمليات البيع والشراء، والنتائج السنوية للحسابات التجارية تعد وفقا لقواعد المخطط المحاسبي الوطني.

2- حسابات التخصيص:

إن الهدف من فتح هذا الحساب كما ورد في المادة 56 من قانون 17-84 هو تخصيص بعض الإيرادات لتغطية بعض النفقات تعارضا مع مبدأ عدم التخصيص.

3- حسابات التسبيقات:

كلنا نعلم أن هناك ضرائب محلية تستفيد منها الخزينة العامة مشاركة مع الجماعات المحلية مثل البلديات وذلك لتغطية نفقات هذه الأخيرة، غير أنها غالبا ما تعتمد على الإعانات التي تمنحها لها الدولة عندما لا تستطيع أن تستوفي إيراداتها نفقاتها، وهذا في شكل تسبيقات لمتابعة نشاطها ولقد جاء هذا في نص المادة 58 من قانون 17-84.

4- حسابات القروض:

كما رأينا فإن الخزينة تستطيع منح قروض استثمارية للمؤسسات الإنتاجية تدعيما لها، كما أنها تقوم بتمويل التسبيقات إلى قروض في حدود الاعتمادات الموجهة لهذا الغرض مع استفادتها من الفوائد المطبقة عليها، والتي غالبا ما تكون اقل من تلك المقررة في المؤسسات المالية والمصرفية.

5- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية:

يقرر سنويا المبلغ الإجمالي المخصص لعمليات التسوية مع الحكومات الأجنبية وذلك عن طريق قوانين المالية تسهيلا لإجراء التسويات الأتمة مع الحكومات الأجنبية.

المطلب الثالث: وظائف ومهام الخزينة العمومية

تعتبر الخزينة العمومية الوكالة الحكومية المركزية المسؤولة عن إدارة أموال الدولة بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية، وتلعب دورا مهما في ضمان استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة، حيث سنتعرف على أهم الوظائف للخزينة العمومية والمهام التي تمارسها.

أولا: وظائف الخزينة العمومية¹

تتولى الخزينة العمومية وظائف أساسية: قبض الموارد وصرف النفقات المقررة في قوانين المالية فتقوم عندئذ بدور أمين الصندوق، ثم تضطلع بوظيفة نقدية. ومع توسيع وظائف الدولة أصبحت تستخدم كعمول للاقتصاد الوطني.

1- أمين صندوق الدولة

حققت الخزينة عمليات رصد الإيرادات ودفع النفقات ويكون ذلك أطراف مدراء ومسيرين وهو الأمر بالصرف ونائب الأمر بالصرف الإدارة العمومية نسبة للقانون العام ولاسيما المحاسبة العمومية هذه العمليات هي مجمل القواعد القانونية والمحاسبة التي تسيّر المالية العامة وتمثل هذه العمليات في استرجاع ما يخص الإيرادات ودفع النفقات، وتنبثق من الخزينة عمليات أخرى تتمثل في حركات مالية تقوم بها في أي وقت وعبر التراب الوطني والتي يمكن تلخيصها أساسا في تسيير الأموال الجاهزة حتى يمكنها من تلبية حاجيات السيولة لدفع النفقات والتخلص من فائض الأموال في حالة فائض سيولة لدى المحاسبين العموميين. لكن في فترة تنفيذ قانون المالية للسنة وتغطية مصاريف الدولة الترخيد لا يتم في نفس الوقت مع النفقات وقد يتم الدفع في الأشهر الأولى أو الأخيرة للسنة، فالموارد المحققة لا يمكن أن تتحملها، هذا الفارق يفسر من خلال إرادة الإدارة في استهلاك القروض غير المؤجلة من سنة لأخرى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العمل الجديد حين ذلك النفقات المؤجلة ستعجل بشكل محسوس تنفيذ نفقات بداية السنة فمع اختلاف المواعيد تفصيل إيرادات الدولة المتواصلة عن تنفيذ النفقات، من جهة أخرى على الدولة أن تحظى بدائرة مالية خاصة تمكنها من العمل بمبدأ العلاج المؤقت لمشاكل الخزينة وممارسة عبء وظيفة أمين صندوق الدولة.

¹ - العربي شيماء، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- الوظيفة النقدية¹

حتى تتمكن الخزينة العمومية من دفع النفقات العمومية بانتظام واستمرار تتولى على الدوام بمهمة توفير للمحاسبين في كل وقت وفي كل مكان من الإقليم الوطني السيولة المالية الكافية للوفاء بالتزاماتها في حينها. وهو ما يعبر عنه بمشكلة ضمان حركة الأموال في المكان وفي الزمان.

أ- حركة الأموال في المكان

إن قبض الموارد لا يتم بصفة متساوية ومتكافئة عبر جميع مناطق البلاد. ففي الوقت الذي يعرف فيه محاسبون فائضا ماليا بالقياس مع النفقات المطالبين بها، تكون موارد بعض المحاسبين الآخرين غير كافية لتغطية كافة النفقات. وسبب ذلك أن بعض النفقات المطالب تنفيذها في منطقة معينة لا يقابلها دخل يتحقق في نفس المنطقة.

ولضبط هذه المسألة، تضطلع الخزينة بمهمة تمويل، وبصفة متواصلة، صناديق كل المحاسبين لتمكينهم من دفع النفقات في كل وقت وفي كل مكان. والوسيلة الأنجع لبلوغ ذلك تكمن في الأخذ بمبدأ وحدة الصندوق وهو عبارة عن ميكانزم تركز بموجبه الأموال العامة على المحاسبين بشكل يتناسب مع احتياجاتهم رغم انتشارهم عبر مختلف مناطق البلاد.

ويتجسد مبدأ وحدة الصندوق من الناحية العملية في وجود حساب واحد للخزينة مفتوح على مستوى بنك الجزائر وهو حساب يشتغل في كل وكالات البنك يمكن المحاسبين من إيداع فائض الصندوق وسحب منه الأموال للوفاء بالنفقات الواجبة الأداء.

ب- حركة الأموال من حيث الزمان

للتصدي للنفقات العمومية، تقوم الخزينة العمومية بتحصيل الموارد المرخصة بموجب قانون المالية، إلا أن الوقت الذي تتحقق فيه هذه الموارد لا يتطابق مع الموعد الذي تصبح فيه النفقة واجبة الدفع. إذا كانت النفقات العمومية تدفع يوميا وبانتظام، إلا أن الموارد الجبائية على الخصوص لا تحصل إلا عند تواريخ محددة (موارد موسمية: السنة، الفصل أو الشهر).

وتبقى هذه المشكلة قائمة حتى ولو تم التصديق على الميزانية على أساس التوازن، وحتو ولو تحقق هذا التوازن بعد التنفيذ، لأن عمليات قبض الموارد وصرف النفقات لا تتطابق حتما من حيث الزمان، ولأن النفقات لا تدفع حسب وفي حدود الموارد المحققة. وبالتالي لا يمكن انتظار اكتمال عملية التحصيل للقيام بالدفع دون أن يترتب عن ذلك مساس بمصدقية الدولة. لا يمكن للدولة عند حلول مواعيد دفع النفقة، أن تمتنع عن الوفاء بها بحجة أن الموارد المقررة لم تقبض بعد. وهنا تكمن أهمية دور الخزينة العمومية في

¹ - بلس شاوش بشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 2013-12، بدون طبعة، رقم النشر 4.01.5424، ص 241..

الفصل الثاني: الخزينة العمومية

العمل على ضبط الموارد مع النفقات من حيث الزمان بتعبئة موارد خاصة كاحتياطات مراسلي الخزينة وسندات الخزينة والقروض وتسبيقات بنك الجزائر.

3- الوظيفة المصرفية للخزينة العمومية

تلعب الخزينة العمومية دورا اخر اتجاه جمهور متنوع يتشكل من المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة وبعض القطاعات المدعمة كالزراعة والسكن... وأن أهم الوسائل التي تستخدمها الخزينة لهذا الغرض هي القروض والضمانات والمساهمات في رأس المال.

أ- القروض

يسمح التشريع المالي الجزائري للخزينة منح تسبيقات وقروض للمتعاملين الاقتصاديين أو الإدارات المحلية، وهي عمليات مدرجة في حسابات خاصة للخزينة (تسمى بحسابات التسبيقات وحسابات القروض، وبعض حسابات التخصيص الخاص).

ب- الضمانات

كما يسمح التشريع المالي لوزير المالية منح ضمانات لتمكين بعض المتعاملين الاقتصاديين من الحصول على قروض مصرفية وطنية أو خارجية. عندما تمنح الخزينة العمومية ضمانا فيها يخص القروض التي يستفيد منها طرف معين فهذا لا يعني بالضرورة دفع القرض وإنما يعني أن تتعهد الخزينة لدى الطرف المقرض من أنها ستسد مبلغ القرض في حالة تخلف المقترض (المدين) عن الوفاء به عند حلول الاجال. ويبقى الغرض من ضمانة الخزينة العمومية هو تسهيل عملية الاقتراض بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

ج- التخفيضات في نسبة الفوائد

يهدف هذا الإجراء إلى تخفيض تكاليف القروض التي يلجأ إليها المتعاملون الاقتصاديون على الخصوص. وأن دور الخزينة في هذا المجال هو تغطية الفارق بين نسبة الفائدة المتداول بها في السوق والنسبة الامتيازية التي يتحصل عليها المتعامل. إنها تشكل في نهاية الأمر إعانة مالية حقيقية تتحملها الخزينة لدعم بعض القطاعات (قطاع الزراعة والسكن...) أو بعض المتعاملين الاقتصاديين.

ثانيا: عمليات الخزينة العمومية¹

تقسم العمليات المسموح بها في الخزينة العمومية والتي تنحصر في أربع مجموعات وهي:

- 1- العمليات ذات الطابع النهائي والتي تأتي في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة؛
- 2- العمليات ذات الطابع المؤقت والمدرجة في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة؛
- 3- العمليات المنفذة برأسمال والخاصة بالدين العمومي على المدى الطويل والمتوسط؛

¹ - العربي شيما، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفصل الثاني: الخزينة العمومية

4-عمليات الخزنة وتحتوي من جهة على إصدار واستهلاك القروض ذات المدى القصير ومن جهة أخرى تحتوي على ودائع المتعاملين مع الخزينة.

ومما سبق يتضح لنا أن الخزينة تقوم بالعمليات الخاصة بالميزانية العامة وتلك المتعلقة بالخزينة بصفتها مؤسسة مالية مصرفية.

ثالثا: مهام الخزينة العمومية¹

تمارس الخزينة العمومية مهام متعددة ومختلفة منها ما يسمى بالعمليات ذات الطابع النهائي وهي تلك المدرجة في الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة طبقا لأحكام المواد 08 و 62 من القانون العضوي 17/84 ل 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.

يمكن تحديد جملة مهام الخزينة العمومية كما يلي:

أ-مهمة تسيير سيولة الدولة: تتم هذه المهمة أساسا بتنفيذ قانون المالية أي بالقيام بتحصيل الإيرادات المذكورة في نص المادة 11 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية وصرف النفقات العمومية الخاصة بالدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. فمهمة تسيير السيولة تعني تسوية المداخل مع الأعباء أي ضمان التوازن بين ما يدخل إلى الخزينة من أموال وما يخرج منها بخصوص كل منصب محاسبي.

ب-تسيير مسألة توازن الخزينة: تقوم الخزينة العمومية بتسيير الأموال المتواجدة بها وتقوم بجمع الادخارات الهامة لضمان التوازن في حسابات الدولة وإذا تبين أن الحسابات لا تنتهي إلى التوازن، تبادر الخزينة بممارسة بعض النشاطات ذات الطابع المصرفي من أجل ضمان موارد مؤقتة وتكون في شكل:

➤ أموال خاصة: وتتمثل أساسا في جملة الودائع المصرفية التي يمكن للخواص إيداعها لدى الخزينة العمومية كونها تقوم بدور البنك التجاري غير أنها ملزمة باحترام مبدأ أن الحسابات المفتوحة لديها هي حسابات دائنة فقط أي لا تسمح بمكشوف لعملائها. بالإضافة إلى هذا، وبناء على مبدأ وحدة الصندوق في المحاسبة العمومية، نجد أن كل الجماعات العمومية ملزمة بإيداع أموالها لدى صندوق الخزينة العمومية كونها "البنكي الوحيد" لهذه الجماعات. تنص المادتان 64 و 65 من القانون العضوي لقوانين المالية على أن: " يحدد قانون المالية أصناف المؤسسات العمومية المجبرة على إيداع موفراتها المالية كليا أو جزئيا لدى الخزينة، كما يحدد شروط دفع هذه الإيداعات واستردادها". وتصنيف المادة 65 على أنه: " يحدد التنظيم الخاص بالمحاسبة العمومية شروط فتح وتسيير الحسابات الجارية المفتوحة من طرف الخزينة العمومية لفائدة الهيئات العمومية المكتتبة بصفة دائمة لدى الخزينة".

¹ - ديدني يحيى، المالية العمومية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1435هـ-2014م، ص 164.

➤ **الطلب الاضطراري:** كما هو معروف، ينفرد بنك الجزائر بمهمة إصدار النقد l'émission de monnaie وهذا بتفويض من الدولة وله أن يطبع نقود جديدة لصالح الخزينة العمومية غير أنه لا تلجأ الخزينة لهذه الوسيلة إلا كآخر حل وبإذن من الدولة لأن طبع النقود بلا زيادة في الدخل القومي يؤدي إلى التضخم وإلى تدهور قيمة العملة الوطنية.

ج-الخزينة العمومية كبنكي الدولة والجماعات العمومية: تعتبر الخزينة العمومية بمثابة الممول الرئيسي للاستثمارات التي تباشرها الدولة أساسا والجماعات العمومية.

د-الخزينة العمومية كممارس لمهام القوة العمومية: تمارس الخزينة العمومية مهام السلطة المخولة للدولة في المجالات المالية والاقتصادية فنجدها تتدخل كما سبهم ومسير للاشتراكات العمومية من كل نوع (المجال الصناعي، المالي، التجاري)، فهي بهذا الشأن تقوم بتنفيذ الوسائل التي بحوزة الدولة المالكة للمؤسسة.

المطلب الرابع: مصادر تمويل الخزينة العمومية

1- الإيرادات العادية¹

ويقصد بها تلك الموارد التي تغترف الدولة منها الأموال كل سنة بانقطاع، وتتمثل هذه الإيرادات في العناصر التالية:

➤ **الدومين العمومي:** مع توسع القطاع الخاص وتوجه نحو اقتصاد السوق، تقلصت أملاك الدولة الخاصة بعد أن كان دخل ممتلكات الدولة في عصر الإقطاع يمثل القدر الأكبر ضمن مصادر إيرادات الدولة.

✓ **الدومين العام:** والمقصود به كل ما تملكه الدولة والأشخاص المعنوية الأخرى، والذي يخضع لأحكام القانون العام، ويخصص لتلبية الحاجات العامة، ومثال ذلك الطرق، المتاحف، الموانئ والحدائق العامة، وعادة لا تقبض الدولة ثمنًا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه المرافق.

✓ **الدومين الخاص:** ويتكون من كل ما تملكه الدولة من أملاك، وذلك بصفتها شخص اعتباري محض ولا يخضع للقانون العام ولا يخصص للنفع العام، وبالتالي الدولة لها حرية التصرف فيه سواء بالرهن أو بالبيع، ونظرا لأهميته أصبح محل اهتمام الدولة، لأنه يدر أرباحا معتبرة للخزينة العامة.

-غير أن الدومين العام وإن كان لا يقصد به أصلا الحصول على إيرادات للخزينة إلا أنه قد يتيح دخل في حالة حصول الحكومة على أتاوى في حالة فرض رسم على زيارة الحدائق العامة ودور الآثار والمتاحف كما في حالة حصول الحكومة على أتاوى نظير استقلال مرافق عامة. أما الدومين الخاص الذي يرمي إلى جلب إيراد للخزينة العامة فينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام: دومين عقاري، ودومين تجاري وصناعي ودومين مالي.

- الجباية البترولية: وهي المفروضة على ما يصدر من البترول من سونطراك نحو الخارج.

¹ - عمور إلياس، عقون أبو بكر الصديق، دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية (دراسة حالة خزينة ولاية المسيلة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021/2020، ص23.

الفصل الثاني: الخزينة العمومية

- **الدومين الخدماتي**¹: تقوم الدولة أحيانا بتحقيق إيرادات عن طريق احتكارها بعض الخدمات الأساسية والمهمة للأفراد، مثل احتكار نشاط التأمين وخاصة التأمينات الإجتماعية، ومرجع ذلك لما يقوم به قطاع التأمين من دور مهم على مستوى النشاط الفردي أو النشاط الجماعي، وفي حماية رأس المال البشري والمادي والمحافظة عليه.

- **الدومين المالي**: يشمل جميع ممتلكات الدولة من الأسهم والسندات المستثمرة في الأسواق المالية، والتي ترد إيرادا ماليا من خلال البيع والشراء والمضاربة، إضافة إلى فوائد القروض التي تمنحها للأفراد والهيئات، والفوائد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في المصارف، وتمثل إيراداته مصدرا هاما لخزينة الدولة، نظرا لتطور الدولة ليشمل إشرافها على حركة التداول النقدية في السوق المحلي وكذلك أنشطة البنوك والمصارف فيها.

- **الدومين العقاري**: ويتضمن إيرادات الدولة الناتجة عن ملكيتها لأراضي زراعية، أراضي بناء، عقارات مبنية، مناجم ومحاجر، وتكون هذه الإيرادات إما في صورة إيجار، أو نتيجة لعملية الاستغلال أو البيع...الخ.²

- **الدومين الصناعي والتجاري**: تستهدف الدولة في الغالب من إقامة مشروعات صناعية أو تجارية إلى تحقيق أهدافها السياسية والمالية، لهذا غالبا ما تحتكر الدولة إدارة بعض الأنشطة، فتدير تارة مشروعات صناعية وتجارية، وتساهم تارة أخرى في مشروعات صناعية وتجارية مع الغير، تجني من هذه المشروعات إيرادات كبيرة تواجه بها جانبا من نفقاتها العامة، ومن أهم الأملاك التي تصنف ضمن الدومين الصناعي والتجاري الخاص بالدولة نذكر:

أ- المؤسسات الصناعية التابعة للدولة أو التي تساهم فيها الدولة.

ب- المحلات التجارية التي تملكها الدولة أو التي تؤول ملكيتها للدولة بسبب اعتبارها شاغرة أو التي لا وارث لها، أو التي تؤول إليها عن طريق الهبات والوصايا.³

- **الضرائب**: فالضريبة هي إلزامية يلتزم المكلف بأدائها إلى الدولة تبعا لمقدرته التكليفية، بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه، وهي بمثابة أسلوب لتوسيع الأعباء العامة سنويا بين الأفراد.

- **الرسوم**: هو مبلغ من المال يدفعه الفرد نظير خدمة معينة تؤديها له الدولة، والأصل في تحديد سعر الرسم أن يكون السعر متناسبا مع نسق الخدمة المؤداة، وإلا اعتبرت زيادة الضريبة والرسوم التي تحصل عليها مؤسسات الدولة كثيرة ومتنوعة.⁴

¹ - نسمن فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص70.

² - محمد السيد راضي، د.مصطفى حسنى السيد، المالية العامة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2017، ص79.

³ - د.برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2015، ص69.

⁴ - بلغواطى عبد الحق، بن زايط مسعود، دور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019/2020، ص16.

2-الإيرادات الغير عادية¹

-القروض:

- ✓ القروض الداخلية والخارجية
- القرض الداخلي عندما يكون المقرضون داخل الدولة.
- القرض الخارجي المقرضون من خارج الدولة.
- ✓ القروض الاختيارية والإجبارية
- القرض الاختياري: أي الذي يتم برضا الطرفين بكل حرية لاختيار شروط القرض من دون إجبار.
- القرض الإجباري: يظهر عندما تكون الدولة في وضع سيء اقتصاديا. تلجأ الدولة إلى الاقتراض إجباريا من البنوك العالمية.
- ✓ القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة
- القرض الطويل التي تزيد مدته عن عشر سنوات؛
- القرض المتوسط لا تتجاوز عشر سنوات ولا تقل عن سنة؛
- القرض القصير مدته بين شهر وسنة.
- الإعانات: وهي مساعدات تقدمها الدولة الغنية للدول الفقيرة نتيجة تعرضها لكوارث طبيعية.
- الغرامات الجزافية: تفرضها السلطة العامة على الجناة وأصحاب المخالفات وتحصل نقدا.
- الإصدار النقدي: التمويل بتأليف وتلجأ إليه في حالة استثنائية عندما تصبح الكتلة النقدية اقل من السلع والخدمات.

المبحث الثاني: الميزانية العامة

سوف نتناول في هذا المبحث تعريف الميزانية العامة، خصائصها، وكذلك أهمية ومبادئ الميزانية العامة، وتعريف النفقات العامة وتقسيماتها.

المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة

عرف المشرع الجزائري من خلال المادة 3 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 الميزانية العامة للدولة بأنها "هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس المال وترخص بها".

مما سبق يمكن تحديد العنصرين الرئيسيين التي يعتمد عليها مفهوم الميزانية العامة للدولة فيما يلي:

¹ - عمور إلياس، عقون أبو بكر الصديق، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفصل الثاني: الخزينة العمومية

- التقدير: ويقصد به أن الميزانية العامة تقوم على أساس تقديرات احتمالية ومستقبلية، كنفقات الدولة وإيراداتها؛

- الاعتماد: يقصد به حق السلطة التشريعية بالموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات عامة ونفقات عامة¹.

وتعرف الميزانية العامة أيضا أنها بيان مفصل يوضح فيه جميع الإيرادات المتحققة للحكومة خلال فترة زمنية معينة ومصادر هذه الإيرادات بالإضافة إلى جميع النفقات المتكبدة خلال هذه الفترة وطرق مجالات إنفاقها².

ويمكن تعريفها أيضا بأنها "الخطة المالية للدولة يتم على أساسها تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة للسنة المقبلة، أي أنها تمثل برنامج مالي يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في السنة القادمة³.

ومن خلال التعريف نستنتج أن الميزانية العامة هي بيان مالي يلخص جميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للكيان في وقت محدد.

المطلب الثاني: خصائص الميزانية العامة وعناصرها

تعد الميزانية العامة للدولة وثيقة أساسية تجسد السياسة المالية للدولة خلال فترة زمنية محددة، وتلخص الميزانية الإيرادات المتوقعة للدولة من مختلف المصادر والنفقات المخطط لها لتغطية الاحتياجات العامة وتحقيق الأهداف المرسومة، تمتاز الميزانية العامة بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الوثائق المالية، وتتكون من مجموعة عناصر.

أولا: خصائص الميزانية العامة

من تعريف الميزانية، يمكننا استنتاج الخصائص التالية⁴:

أ- الميزانية نظرة تقديرية: تشمل الميزانية مجموع المبالغ التي سيتم إنفاقها في المستقبل لاشباع الحاجات العامة، والإيرادات التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية خلال فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون

¹ - سايح جبور علي، د.عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/ العدد 19، 2018/10/29، ص255.

² - زيدان محمد فياض الخطار، الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد خمسون، 2كانون الأول 2022، ص557.

³ - علي مسعودي، أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة-، 2019/2018، ص63.

⁴ - طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2015/2016، ص94.

الفصل الثاني: الخزينة العمومية

سنة فهي عبارة عن جدول لأرقام تقديرية، بالتالي فهي المرآة الصادقة الحقيقية التي تعكس برنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي.

ب-الميزانية تستوجب الترخيص من السلطة التشريعية: يتطلب تقدير الحكومة للإيرادات والنفقات العمومية الضرورية لمدة سنة أن تحصل على موافقة من السلطة التشريعية، أي موافقة السلطة التشريعية واعتماد الموازنة العامة شرط أساسي لتنفيذ الموازنة العامة ودون هذه الموافقة تبقى الموازنة مشروعا مقترحا غير قابل للتنفيذ.

ج-الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة: تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفضيل اقتصادي، يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة على النحو الذي يكفل تحقيق أقصى اشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية قادمة هي سنة.

د-الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع: تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن ثم تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، فالموازنة العامة تحدد المسار الصحيح والإطار الذي ينعكس فيه اختيار الحكومة لأهدافها البعيدة، وأداة الحكومة إلى تحقيق تلك الأهداف.

ثانيا: عناصر الميزانية العامة¹

للموازنة مجموعة من العناصر منها مايلي:

- الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة.
- الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية.
- الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة.
- الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع.
- الموازنة العامة عمل إداري ومالي.

المطلب الثالث: أهمية ومبادئ الميزانية العامة

تعتبر الميزانية العامة أداة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة، ولها أهمية بالغة في توجيه الموارد لتحقيق أهدافها الإنمائية والاجتماعية، حيث سنتعرف في هذا المطلب إلى أهمية الميزانية العامة وأهم مبادئها.

¹ - د.لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12/ العدد 02، 2019/12/19، ص452.

أولاً: أهمية الميزانية العامة

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، وكذا القانونية.

- من الناحية السياسية: شكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالاً حساساً من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يشهدها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تظهر الحكومة إتباع نهج سياسي معين تحقيقاً لبعض الأهداف: السياسية والاجتماعية.

- من الناحية الاقتصادية: الميزانية أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الميزانية أرقاماً وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعها وقطاعاته، فهي تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها.

- من الناحية الاجتماعية: إن أهمية الميزانية العامة الاجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق الرفاه الاجتماعي¹.

- من الناحية المالية²: تظهر أرقام ع المصادر الميزانية العامة بجلاء حقيقة المركز المالي للدولة، فالميزانية العامة تفصل تعدد جميع التي الإيرادات العامة على الدولة في أثناء السنة المالية كما أنها توضح في الوقت ذاته النفقات العامة التي يجب على الدولة إنفاقها، ومن خلال المقارنة لهذه النفقات بتلك الإيرادات يمكن معرفة ما إذا كانت الميزانية العامة في حالة توازن أو اختلال (عجز أو فائض)، فضلا عن ذلك فإنها توضح ماهية النفقات وأوجه صرفها وماهية الإيرادات ومصادر الحصول عليها، فهي إذا الأداة الرئيسية للتخطيط المالي إذ تحرك عملية التمويل والإنفاق وتؤدي دوراً قيادياً في نظام الدولة المالي.

- من الناحية القانونية: يصدر بالميزانية قانون يعرف بقانون ربط الميزانية (قانون المالية) وهذا القانون يعد عملاً تشريعياً من حيث الشكل، إلا أنه يعد من الناحية الموضوعية حسب الرأي الراجح عملاً إدارياً، لأنه لا يتضمن عادة قواعد عامة مجردة بل هو تنظيم تعده السلطة التنفيذية للإيرادات العامة والنفقات العامة في حدود القوانين السارية.

ويترب على ذلك أنه لا يجوز أن تضمن مشروع الميزانية أو نفقات لا تستند إلى قانون قائم، كذلك لا يجوز أن تنهز الحكومة فرصة عرض مشروع الميزانية وتندرج معه نصوصاً تشريعية مالية تتضمن قواعد عامة مجردة كفرض الضرائب.

¹ - هناء حابس، سياسة التقشف في الميزانية العامة في ظل تداعيات انخفاض أسعار النفط -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 -قائمة-، 2016/2015، ص06.

² - عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثرها على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار -الجزائر-، 2019/2018، ص09.

ثانيا: مبادئ الميزانية العامة¹

حددت النظرية التقليدية في المالية العامة للموازنة العامة عددا من المبادئ والقواعد تهدف من ورائها وضع نشاط السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية، سواء أكان ذلك عند اعتمادها للإيرادات العامة والنفقات العامة أم الرقابة عند تنفيذ الموازنة العامة.

وتبين فيما يلي المبادئ الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة:

1-مبدأ وحدة الميزانية:

يقضي مبدأ وحدة الموازنة أن توضع نفقات الدولة وإيراداتها في صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، فلا يوجد في الدولة الواحدة سوى موازنة واحدة تتضمن جميع إيراداتها ونفقاتها مهما كانت مصادرها أو أوجه نفقاتها ومهما تعددت هيئاتها ومؤسساتها.

2-مبدأ توازن الموازنة:

مبدأ توازن الموازنة: هو تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها أو بتعبير أدق: هو تساوي الإيرادات العامة (من الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة) مع النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) دون وجود العجز أو الفائض بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

3-مبدأ سنوية الميزانية العامة²

يقصد بهذا المبدأ أن يحدث توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل عام، وقد تكون بداية السنة المالية هي نفسها بداية السنة الميلادية (01 جانفي) في بعض الدول، ودول أخرى اتخذت أول أبريل هو بداية السنة المالية كما هو الحال في الجماهيرية الليبية. ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة، تتمثل فيما يلي:

✓ الاعتبارات السياسية: التي تتمثل في أن مبدأ سنوية يكفل دوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة إلى الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام.

✓ الاعتبارات المالية: فتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن دقة تقرير إيرادات الدولة ونفقاتها.

أولا. الأسباب التي تبنى عليها قاعدة السنوية: نتطرق إليها كما يلي:

- ضمان الدقة في وضع التقديرات؛
- فعالية التخطيط الاقتصادي؛
- تخفيف العبئ الإداري والاقتصادي الذي تفرضه عملية إعداد الميزانية؛
- إيجاد تنسيق بين الميزانية العامة والحسابات العامة والخاصة الأخرى.

¹ - لعمرية لعجال، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² - هناء حابس، مرجع سبق ذكره، ص 08-ص 09.

الفصل الثاني: الخزينة العمومية

ثانيا. الاستثناءات على مبدأ سنوية الميزانية العامة: نتطرق إليها كما يلي:

- الإعتمادات الدائمة: وهي الإعتمادات التي تفتح لأكثر من السنة، وتسمى أيضا اعتمادات ثابتة؛
- اعتمادات التعهد: وهي التي تخصص لتنفيذ بعض البرامج الإنشائية طويلة الأمد، والتي لا يمكن إنجازها في سنة واحدة: كبناء متحف، تشييد مستشفى...
- الموازنات لأقل من سنة: لذا يفوض البرلمان الحكومة بفتح اعتمادات شهرية على حساب الميزانية القادمة لحين التصديق.
- الإعتمادات المدورة من سنة إلى أخرى.
- الإعتمادات الإضافية: بعد إقرار الميزانية العامة قد تطلب الحكومة من البرلمان اعتمادات تكميلية أو طارئة، فيقرها البرلمان، فهي في هذه الحالة استثنائية كباقي الحالات.

4-مبدأ عمومية الميزانية العامة

يستلزم تحصيل الإيرادات العامة القيام ببعض النفقات، كما أن كثيرا من وحدات القطاع العام تتمتع بإيرادات ضخمة ولهذا توجد طريقتان لإدراج الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة:

- ✓ الطريقة الأولى: تسمى بطريقة الناتج الصافي، ومفادها إجراء مقاصة بين إيرادات كل وحدة ونفقاتها بحيث لا يظهر في الميزانية إلا نتيجة المقاصة، أي صافي الإيرادات أو النفقات.
- ✓ الطريقة الثانية: تسمى بطريقة الميزانية الشاملة، وتدرج في الميزانية كل نفقة، وكل إيراد مهما كان مقداره دون إجراء أي مقاصة بينهما، وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا واتباعا، أي مبدأ العمومية والشمول. وعليه فمبدأ عمومية الميزانية يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين.

المطلب الرابع: تعريف النفقات العمومية وتقسيماتها

أولا: تعريف النفقات العامة¹

لننفقة العامة تعاريف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي:

- ✓ النفقة العامة هي: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة".
- ✓ النفقات العامة هي: "مبالغ أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".
- وبعد التعريفين السابقين يمكن إدراج خصائص النفقة العامة كالتالي:
- إنفاق مبلغ من النقود: أي إنفاق مبالغ في صورة نقدية للحصول على السلع والخدمات الضرورية للمصلحة العامة، وعليه فالأعمال غير النقدية للدولة لا تدخل في مفهوم النفقات العامة.

¹ - هنا حابس، مرجع سبق ذكره، ص26.

الفصل الثاني: الخزينة العمومية

- قيام شخص عام بالإنفاق: لا يعتبر النفقات العامة النفقات التي تقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى ولو كان هدفها تحقيق نفع عام مثلا: التبرعات للأفراد لإقامة مدرسة أو مسجد.
 - استخدام النفقة لتحقيق منفعة عامة: ومعناه ضرورة أن يكون القصد منها إشباع حاجيات عامة.
- ثانيا: تقسيمات النفقات العامة

بعد تطرقنا لأهم تعاريف النفقات العامة سنطرق إلى تقسيمها، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة ونوضح فيما يلي هذه التقسيمات الأساسية وهما: التقسيمات الاقتصادية والتقسيمات الوضعية.

أولا: التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة:

- 1- من حيث أغراضها¹: وفقا لهذا التقسيم يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة للنفقات العامة:
 - ✓ النفقات الإدارية: وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشمل على نفقات الادارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي، وأهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.
 - ✓ النفقات الإجتماعية: حيث يغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي حيث يكون الغرض من هذه النفقات هو زيادة الرفاهية للأفراد المجتمع، حيث تشمل على نفقات التعليم والصحة والسكن والإعانات النقدية الاجتماعية.
 - ✓ النفقات الاقتصادية: وهي النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها من اجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كالتشجيع وحدات القطاع الخاص من اجل زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة، بزيادة الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وذلك من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمارات وزيادة كفاءتها.
- 2- من حيث طبيعتها: حيث نجد كالآتي:
 - ✓ النفقات الحقيقية (الفعلية): ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالرواتب والأجور وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة، سواء التقليدية أو الحديثة التي يقتضيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.
 - ✓ النفقات التحويلية: يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى المحدودة الدخل على ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة: كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وإعانات غلاء المعيشة.

¹ - عبد الدايم موسى، يوسف زكرياء، دور ترشيد النفقات في الحد من مخاطر التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر.-، 2017/2018، ص32-ص33.

3-من حيث دوريتها¹:

- ✓ النفقات العادية: هي التي تتصف بالدورية، أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة، وإن اختلفت مقدارها من سنة إلى أخرى، وتشمل رواتب الموظفين، ونفقات اللوازم والمهمات التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي، ونفقات شراء الأجهزة والألات، وماتدفعه الدولة سنويا من إعانات ومساعدات.
- ✓ النفقات غير العادية: هي النفقات التي لا تتحدد بصورة دورية بل يغلب عليها الطابع العرضي وغير المتوقع، وتشمل النفقات الاستثنائية مثل نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية، نفقات الحربية، نفقات الاقتصادية الكبرى.

4-من حيث نطاق سريانها:

- ✓ نفقات مركزية: هي النفقات الموجهة لعموم المجتمع والتي تتولى الحكومة المركزية إنفاقها ومثالها نفقات الدفاع الخارجية.
 - ✓ نفقات محلية: هي نفقات موجهة على منطقة معينة وتقوم بإنفاقها غالبا الإيرادات المحلية.
- ثانيا: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة²:

إن التقسيمات الوضعية للنفقات العامة هي تلك التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة استنادا إلى الاعتبارات الواقعية أو العلمية، وخاصة الاعتبارات الإدارية والوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم الالتزام بالتقسيم العلمي (الاقتصادي) للنفقة.

ويهتم التقسيم الإداري للنفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بها، وبغض النظر عن أوجه النشاط والوظائف التي بها هذه الهيئات، وقد اخذ على التقسيم الإداري صفته الإدارية البحتة وعدم اهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها.

أما التقسيم الوظيفي فهو يهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، وهذه الطريقة تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو مصالح، ويتميز هذا التقسيم كونه لا ينظر إلى مشتريات الدولة في حد ذاتها وإنما في نطاق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من ورائها.

¹ - مشعلي مريم، عثمانية نسرين، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في الإدارات العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، 2016/2017، ص31-ص33.

² - عبد الدايم موسى، يوسف زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص33.

الفصل الثاني: الخزينة العمومية

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الخزينة العمومية عبارة عن ميزان فعال بين الإيرادات والنفقات، وهي هيئة مالية وطنية ليست لها شخصية المعنوية، فهي مؤسسة مالية تضمن الحفاظ على التوازن النقدي والمالي بموجب عمليات الصندوق والبنك كما تقوم بتمويل الاقتصاد.

وقد توصلنا أيضا إلى أن الخزينة العمومية هي مؤسسة مالية تابعة للدولة تدخل إليها كل الأموال والإيرادات المستحقة، حتى تقوم بمختلف المهام المنوطة بها من أجل سير أجهزة الدولة وأنشطتها المالية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة المركز الجوي
للضرائب لولاية مستغانم

بعد التطرق إلى مختلف الجوانب لموضوع دراستنا المتمثلة في دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية، ومن أجل فهم هذا الدور أكثر الذي يلعبه التحصيل الضريبي وعلاقته بالخزينة العمومية على أرض الواقع، ارتأينا أن نحاول من خلال هذا الفصل وهو الجانب الميداني للدراسة، إلى تسليط الضوء على آليات التحصيل والدور الأساسي للقباضة في تقسيم وتحصيل أهم الضرائب وإيصالها حتى الخزينة الدولة. وبذلك إبراز الدور الأساسي لكل من النظام الضريبي والقباضة في تمويل الخزينة العمومية.

ولتطبيق ما قدمناه في الجانب النظري قمنا بدراسة تطبيقية على المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التقديم العام للمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

المبحث الثاني: تمويل الخزينة العمومية في ظل نظام التحصيل

المبحث الثالث: آليات التحصيل ودور الجباية العامة في تمويل الخزينة العمومية

المبحث الأول: التقديم العام للمركز الجوّاري للضرائب (CPI) مستغانم

ومن خلال الإصلاحات المنجزة في إطار التحديث، تسعى الإدارة الضريبية إلى إعادة تنظيم مصالحتها من خلال إحداث هياكل جديدة، بما في ذلك المراكز الضريبية، التي تكيفت من خلال هذه الاستراتيجية الجديدة. تهدف إلى التقرب أكثر من المكلفين بالضريبة بغية كسب ثقتهم، وتقديم أحسن خدمة لهم وتسهيل علمهم الوفاء بالتزاماتهم الضريبية.

المطلب الأول: نشأة المركز الجوّاري للضرائب

يمثل إطلاق المركز الجوّاري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنه هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب.

تأسس المركز الجوّاري للضرائب مستغانم سنة 2014 ومن بين الدوائر التابعة مستغانم، والذي كان يسمى في الأول المفتشية الجبائية ووفقا للإصلاحات التي خضعت الأنظمة الجبائية والتي تهدف منها إلى إصلاح جذري للإدارة الضريبية والتي تمخضت حوصلتها (عصرنه النظم الجبائية)، في ظهور مراكز جوارية على مستوى دوائر لتقريب المواطن من الإدارة الضريبية و مراكز الضرائب، وتقوم هذه المراكز بالاهتمام بالمؤسسات والخاضعين لها هم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يفوق رقم أعمالهم 8.000.0001 دج، يسمح للمكلفين بالضريبة التابعين له لإتمام واجباتهم الجبائية والمتمثلين في:

- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الجزافي.
- الأشخاص الذين يحققون مداخيل مهنية.
- الأشخاص الذين يحققون مداخيل عقارية.¹

المركز الجوّاري للضرائب هو مكلف ب:

تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي، تسيير المستثمرات الفلاحية، تسيير الأشخاص الطبيعيين بسرم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمم المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية، تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم اخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء اخر من نشاطهم

¹ - <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/462-2014-4-07-14-14-40-9>.

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوي للضرائب لولاية مستغانم

الخاضع للرسم، تسيير المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب، برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها.¹

الأشخاص الخاضعين للمركز الجوي للضرائب:

يتبع لمجال اختصاص المركز الجوي للضرائب الأشخاص الطبيعيون الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (الأشخاص الطبيعيون و الشركات المدنية المهنية الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو غير تجاري أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري (8.000.000دج) ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.

- الأشخاص الطبيعيون الملزمون باكتتاب تصريح إجمالي لمداخلهم كل سنة.
- الأشخاص الطبيعيون الذين يؤجرون عقارات مبنية أو جزء عقارات مبنية لاستعمال سكني
- أملاك غير مبنية مهما تكن طبيعتها.
- الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون مداخيل فلاحية.
- الأشخاص الطبيعيون الساكنون في الجزائر، الذين في حوزتهم أملاك في الجزائر وأيضا الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم إقامة الجزائر ولكن لهم أملاك فيها.²

يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، الذين اكتتبوا التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، أن يشرعوا في حساب الضريبة المستحقة وإعادة تسديدها للإدارة الجبائية حسب الدورية المنصوص عليها في المادة 365 من هذا القانون.³

¹ - مرسوم تنفيذي رقم 327-06 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 59، ص 11.

² - المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024.

³ - المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024.

المطلب الثاني: تنظيم ومهام المركز الجوّاري للضرائب

إن الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة يعتبر بمثابة شبكات متينة، تعمل على الحفاظ على الوضعية العملية وتنظم كل الأقسام، وكذا توضح العلاقات الوظيفية وإدراج السلم الإداري وكذا الكشف عن قيام كل موظف بمهامه، وسنتطرق أيضا إلى مهام المركز الجوّاري للضرائب.

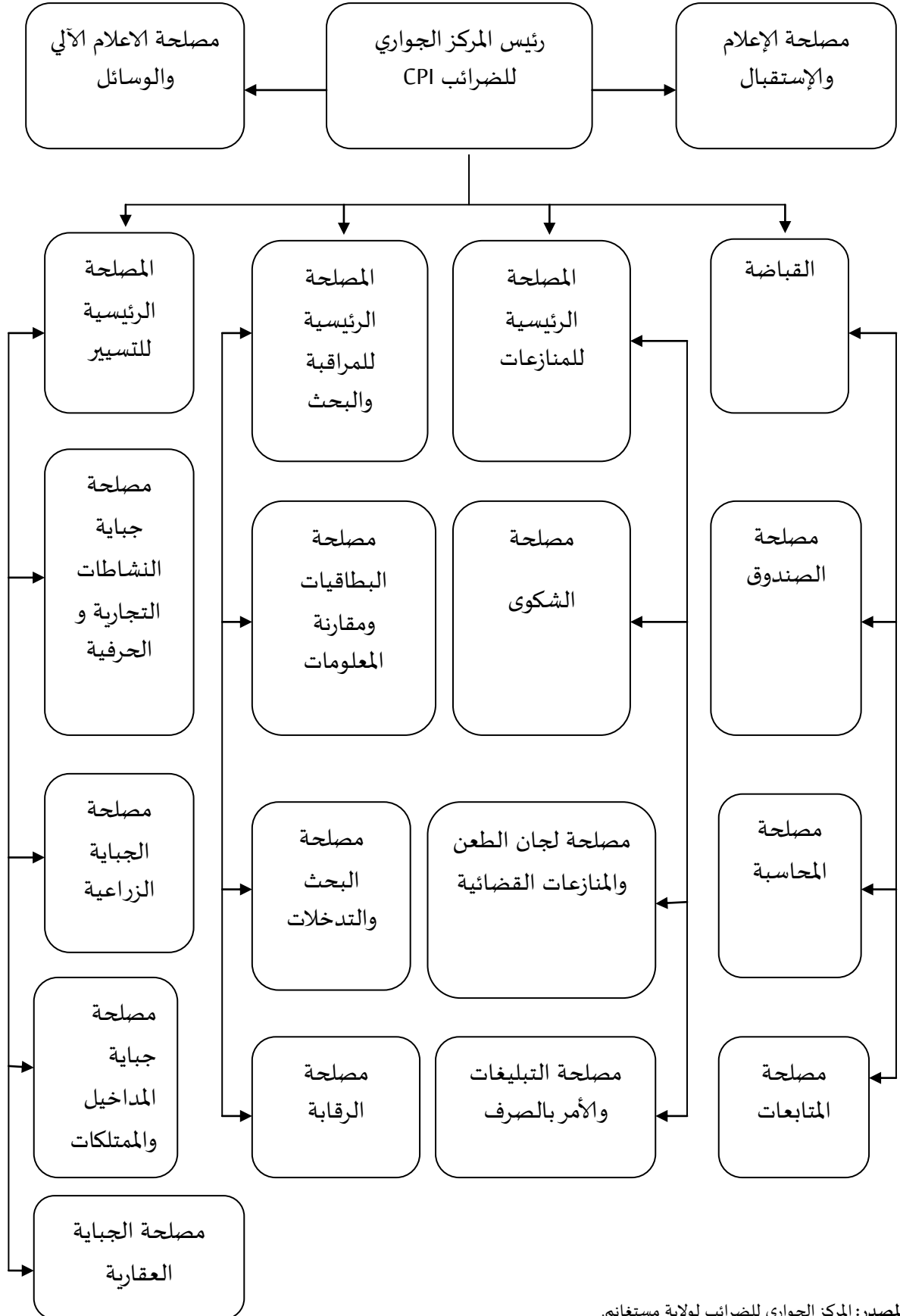
أولا: تنظيم المركز الجوّاري للضرائب CPI

ينظم المركز الجوّاري للضرائب في ثلاث (03) مصالح رئيسة وقباضة ومصالحتين وذلك وفق ما يبينه الشكل

رقم 01.

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم.



المصدر: المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم.

أ- المصلحة الرئيسية للتسيير:

1. إحصاء الممتلكات والنشاطات وتسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.

2. المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب.

3. إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبات.

وتعمل على تسيير:

- مصلحة جباية النشاطات التجارية والحرفية؛
- مصلحة الجباية الزراعية؛
- مصلحة جباية المداخل والممتلكات؛
- مصلحة الجباية العقارية.

ب- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف بضمّان:

تشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوّاري للضرائب و الممتلكات العقارية المتواجدة فيه. تعمل على تسيير:

- مصلحة البطاقات والمقارنات؛
- مصلحة البحث و التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛
- مصلحة المراقبة.

ج- المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتكلف ب:

- دراسة كل طعون نزاعية أو اعفائية موجهة للمركز الجوّاري للضرائب.
- التكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقررة.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية. وتعمل على تسيير:
- مصلحة الاحتجاجات.
- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية.
- مصلحة التبليغ والأمر بالصرف.

د-القباضة: وتتكلف ب:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أدرجها، بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساريين المفعول و المتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

- مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة. وتعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق.

- مصلحة المحاسبة.

- مصلحة المتابعات.

ه- مصلحة الاستقبال والإعلام: وتتكلف ب:

- تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.

- نشر المعلومات حول الحقوق و الواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجوّاري للضرائب.

و- مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل: وتتكلف ب:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها، وكذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها.

- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات. الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة و أمن المحلات.¹

ثانيا: مهام المركز الجوّاري للضرائب

تختص المراكز الجوّارية للضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات، بكل الضرائب والرسوم المستحقة على هذا الصنف من المكلفين بالضريبة وبالخصوص:²

¹- (أ، ب، ج، د، هـ، و) مصادر مقدمة من طرف مصلحة الضرائب (المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم).

²- مرسوم تنفيذي رقم 327-06 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 59، ص 12.

أ- في مجال الوعاء:

- تمسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها؛
- تصدر الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعابنها وتصادق عليها.

ب- في مجال التحصيل:

- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم والأتاوى؛
- تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

ج- في مجال الرقابة:

- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها؛
- تراقب التصريحات وتنظم التدخلات.

د- في مجال المنازعات:

- تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تدرس طلبات التخفيض الإداري.

هـ- في مجال الاستقبال والإعلام:

- تتضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات أو التصريح بكل تعديل؛
- تنظم المواعيد وتسيرها؛
- تنشر المعلومات والأراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص المراكز الجوّارية للضرائب.

المبحث الثاني: تمويل الخزينة العمومية في ظل نظام التحصيل

تتولى مهام التحصيل بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم القباضة التي تضم في مجال عملها ثلاث مصالغ بالإضافة إلى القابض الذي يتحمل مسؤولية جميع المبالغ باعتبارها المسؤول الأول عن تسيير نشاطات القباضة، وفي هذا الصدد سنبدأ بالتحدث عن علاقة القباضة بالخزينة وذلك من خلال إبراز مهام كل مصلحة من مصالغ القباضة في تحصيل الضرائب والرسوم وصولاً إلى الخزينة.

المطلب الأول: علاقة القباضة بالخزينة

قبل التحدث عن علاقة القباضة بالخزينة لابد من أخذ نظرة عن كيفية تكوين الملف الجبائي للمكلف وذلك حتى يكون على استعداد وقابلية للدفع بعد تصريحه بوجود نشاط تجاري يخضعه للضريبة.

أولاً: تكوين الملف الجبائي:

سهلت المديرية العامة للضرائب كميّات وشروط إنشاء وإنهاء ملف المكلف الجبائي وكذا تسليم بعض الوثائق الجبائية. والهدف من ذلك هو جعل خدمة المديرية أكثر نجاحاً من خلال تقليص آجال دراسة الملفات وتبسيط المساعي.

❖ بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

- التصريح بالوجود (Gn°8)؛
- عقد الميلاد رقم 12؛
- شهادة الإقامة؛
- عقد الميلاد رقم 12؛
- نسخة من عقد الإيجار أو عقد الملكية أو أي وثيقة تحل محله؛
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري أو أي وثيقة تحل محله.

❖ فيما يخص الأشخاص المعنويين:

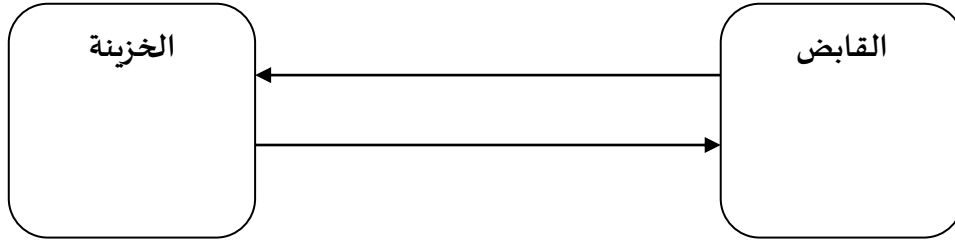
- التصريح بالوجود (Gn°8)؛
- نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي؛
- نموذج إمضاء المسير؛
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري؛
- عقد الميلاد رقم 12 للمسير وشركاء؛
- عقد الإيجار أو عقد الملكية.

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

تقديم رقم التعريف الجبائي: منح رقم التعريف الجبائي في ظرف 48 ساعة من إيداع الطلب ويتم إدراجه في شهادة الترقيم المقدمة للمكلف بالضريبة، تعتبر هذه الشهادة وثيقة تبريرية للهوية الجبائية الخاصة بالمكلف بالضريبة خلال إتمامه للإجراءات الإدارية.

العلاقة التي تربط القباضة بالخزينة العمومية تكمن في أن أهم مصدر لتمويل الخزينة العمومية هي الضرائب والرسوم المحصلة من طرف قباضة المركز الجوّاري للضرائب، حيث يقوم قابض الضرائب بتحصيل الضرائب والرسوم إما نقداً أو شيك، وفي آخر كل يوم يقومون بتسجيل المبالغ المالية في دفاترهم ليقوم بإيداعهم لدى صندوق الخزينة من طرف قابض الضرائب بعد ملئ استمارة تسمى ببطاقة الإيداع (P.V.Fiche de Versement)، مع وضع المبلغ الإجمالي المحصل مع إمضاءها ووضع الختم، فيتم تسجيل العملية المحاسبية على مستوى مصلحة الضرائب وعلى مستوى صندوق الخزينة الولائية، وفي الأخير يتم منح القابض وصل بتمام العملية من طرف صندوق الخزينة الولائية.

الشكل رقم (02): علاقة القباضة بالخزينة العمومية



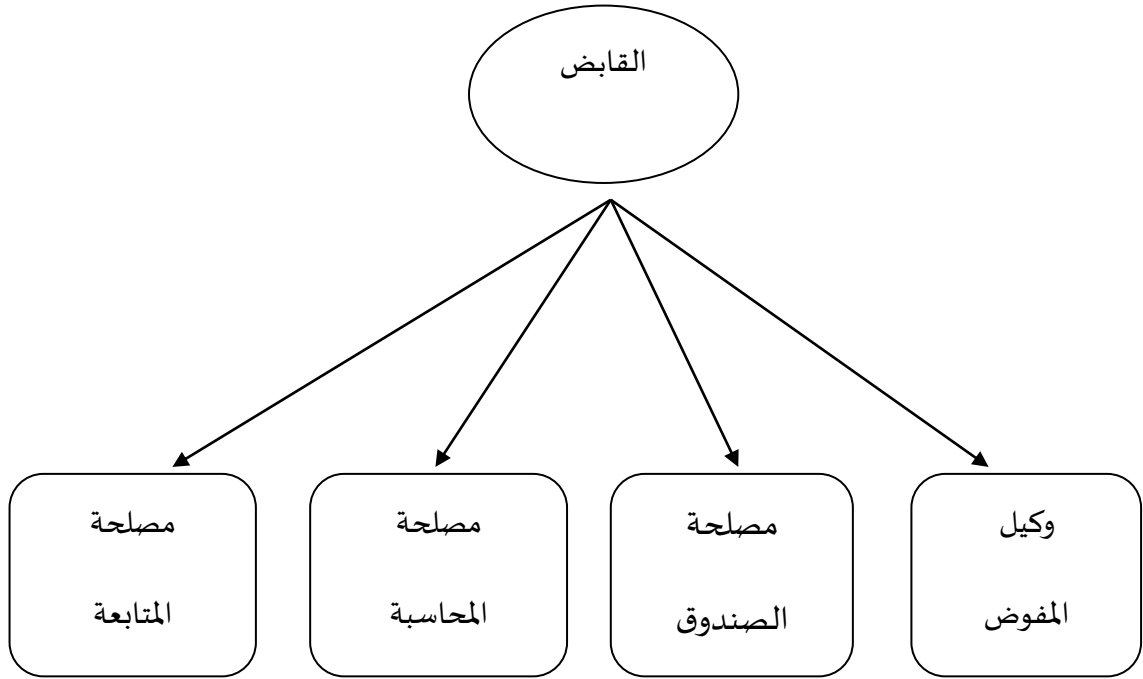
المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: مهام القباضة وعلاقتها بالخزينة

يتمثل عمل القباضة بشكل أساسي في تحصيل الضرائب والرسوم والغرامات وقبض الإيرادات، محاسبة المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي، العمل على محاربة التهرب الضريبي تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة في دفع الضريبة، ويخضع قابض الضرائب إذ يعتبر المسؤول الشخصي والمالي على أموال الخزينة العمومية وبدونه لا تتم هذه العمليات، فهو الممثل الرسمي في كل إمضاء وثيقة تستخرج من القباضة، ومن مهامه:

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

- الحرص على السير الأمثل للعمليات والوظائف الخاصة بالقباضة.
 - إصدار الإحصائيات شهريا، ثلاثيا، سداسيا، سنويا، إذ يقدم الأمين الخزينة العمومية على مستوى الولاية.
 - في آخر كل سنة يقوم بجرد عام لمجموع الضرائب والرسوم والغرامات التي لم يتم تحصيلها خلال السنة ليتم تحصيلها في السنة المقبلة.
 - يضمن تحويل المبالغ أو أموال المصلحة إلى حساب الخزينة العمومية.
- الشكل رقم (03) : الهيكل التنظيمي الخاص بقباضة المركز الجوّاري للضرائب.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب.

القباض Receveur

يعتبر القباض المسؤول الأول عن تسيير نشاطات القباضة، وبدونه لا تتم هذه العمليات، فهو الممثل الرسمي في كل إمضاء وثيقة تستخرج من القباضة، ومن مهامه الحرص على السير الأمثل للعمليات والوظائف الخاصة بالقباضة.

وكيل المفوض Le Fondé de pouvoir

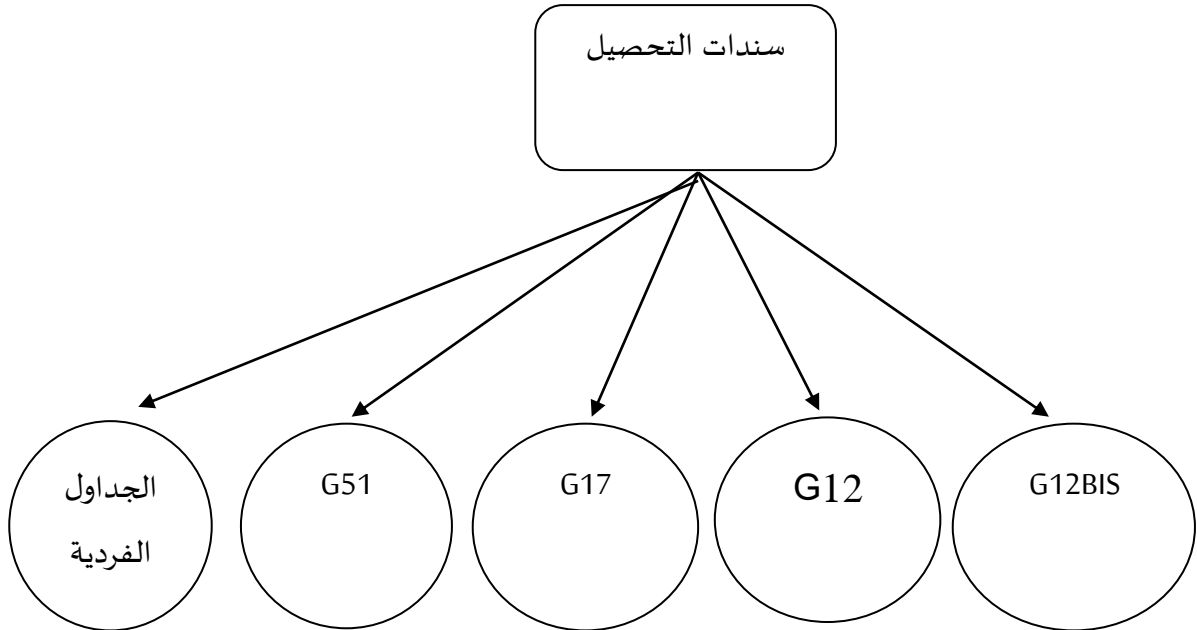
يتم تعيين الممثل المفوض من قبل قابض الضرائب، وهو المسؤول عن مساعدته في مهامه وهو الوحيد الذي له صلاحية التوقيع باسمه وتحت مسؤوليته فيما يلي:

- ضمان حسن سير العمل في قسم المحاسبة.
- القيام بالتحقق من عمليات تسجيل النقد والحسابات المدخلة قبل التوقيع.
- إعداد تقارير النشاط ربع السنوية وتقديمها لتقدير المتلقي.
- تصفية الشؤون الجارية في غياب القابض.
- التأكد من التحصيل المؤقت للضرائب في حالة عدم وجود قابض الضرائب.

مصلحة الصندوق Service de caisse

وعلى مستوى هذه المصلحة يتم تسديد كل من: الضرائب والرسوم المماثلة، اقتناء الطوابع الجبائية لمختلف العمليات القانونية، حيث يقوم المكلف بالضريبة بالتوجه إلى الصندوق حتى يدفع مستحقاته إما نقدا وهذا إذا كانت قيمة الدين أقل من 100.000 دج، كما أنه يستطيع أن يدفعها عن طريق البنك.

الشكل رقم (04): سندات التحصيل الخاصة بقباضة المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة الصندوق لقباضة المركز الجوّاري للضرائب.

❖ **G51:** التصريح على الأجر: التصريح الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي وهو تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالدفع (المداخيل الناتجة عن الإيجار، ذات طابع مدني، العقارات المبنية أو غير مبنية)، وهو وثيقة شهرية تحمل بيانات عدة (معلومات متعلقة بالمؤجر والمستأجر، معلومات متعلقة بالعقار المستأجر، مبلغ الدفع، تاريخ الدفع...) والذي يكتتب في أجل أقصاه (20) من الشهر الذي يلي تحصيل الإيجار.

❖ **G12:** التصريح التقديري الخاص بالضريبة الجزافية الوحيدة IFU ، يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتابة لدى المركز الجوّاري للضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط تصريح تقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية قبل الثلاثين (30) من شهر جوان من كل سنة كحد أقصى، أي تدفع في أجل لا يتجاوز 30 جوان من كل سنة، 50% من مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة.

❖ **G12BIS:** التصريح النهائي برقم الأعمال والإيرادات المهنية، تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة الموالية.

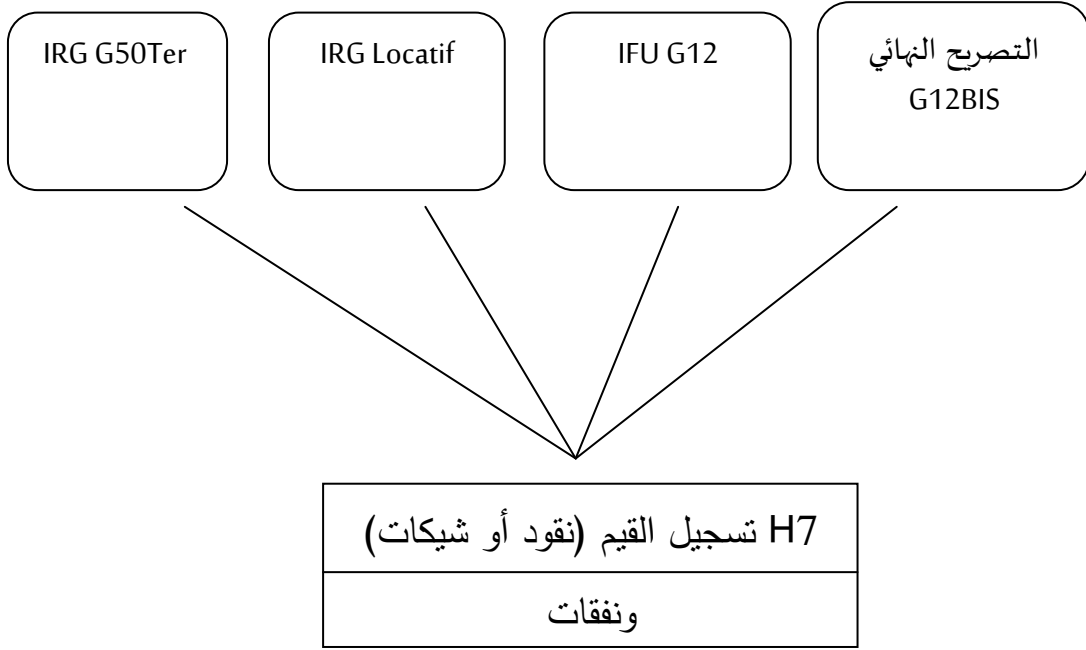
❖ **G17:** التصريح الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي، وهو تصريح يقوم مقام حافظة اشعار بالتسديد يكتتب لدى قباضة الضرائب التي يتواجد فيه العقار خلال مدة لا تتجاوز (30) يوما إبتداء من تاريخ إصدار عقد البيع.

في نهاية اليوم يقوم أمين الصندوق بإظهار حاصل المداخيل لليوم، وذلك بجمع كل المداخيل سواء كانت نقود أو شيكات، ونسخ وصولات التسديد من أجل تسليمها إلى القابض ليقوم بتصفية يومية للمداخيل، مع العلم أنه يقوم بتسجيل القيم كل على حدى (نقود Numéraire، شيكات cheque) في سجل H07، ويحتفظ أمين الصندوق بالنسخ من كل وثيقة من وثائق سندات التحصيل وتكون مرفقة بنسخة من وصل التسديد، والتي تعتبر مهمة لأنها تمر بمصلحة المحاسبة وهي أيضا بمثابة إثباتات في حالة قدوم المفتش للمراقبة.

❖ **الجدول الفردية:** هي كشوف اسمية خاصة بالمكلفين بالضرائب والرسوم، تحدد المبالغ المستحقة للأفراد بناء على دخلهم وظروفهم الشخصية، تضم هذه الجداول معلومات ضرورية عن المكلف (اسم المكلف، العنوان، النشاط، المبلغ المستحق، تاريخ الاستحقاق وحالة الدفع)، يهدف استخدامه إلى تحسين كفاءة عملية التحصيل، ضمان عدالة النظام الضريبي و تسهيل عملية المتابعة والمراجعة.

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوي للضرائب لولاية مستغانم

الشكل رقم (05): خطوات عمل مصلحة الصندوق.

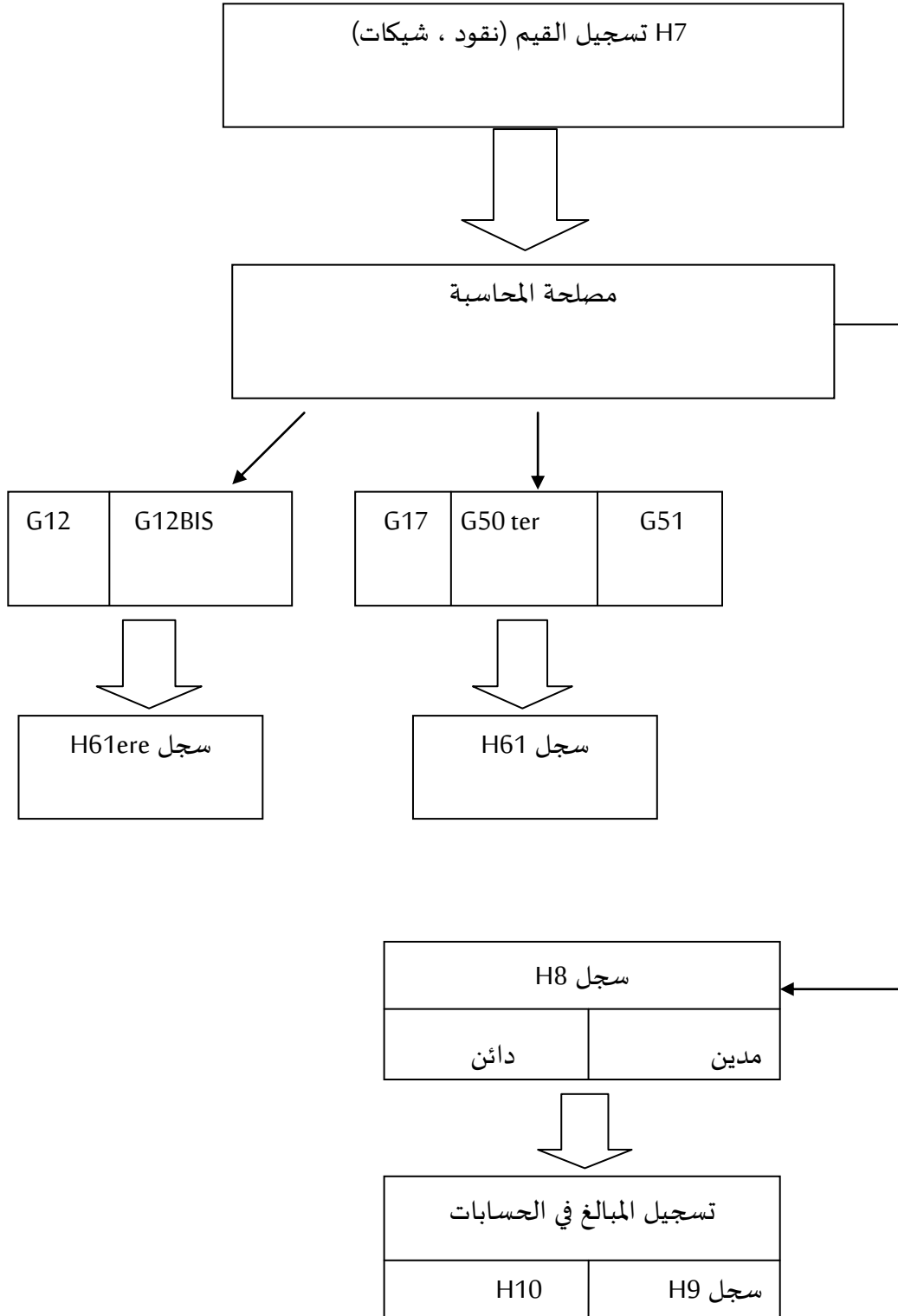


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة الصندوق لقياضة المركز الجوي للضرائب.

مصلحة المحاسبة Service de comptabilité

وعلى مستوى هذه المصلحة يتم تسجيل كل العمليات التي تسجل على مستوى الشباك، بالإضافة للعمليات الداخلية.

الشكل رقم (06): خطوات عمل مصلحة المحاسبة.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة لقباضة المركز الجوي للضرائب.

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

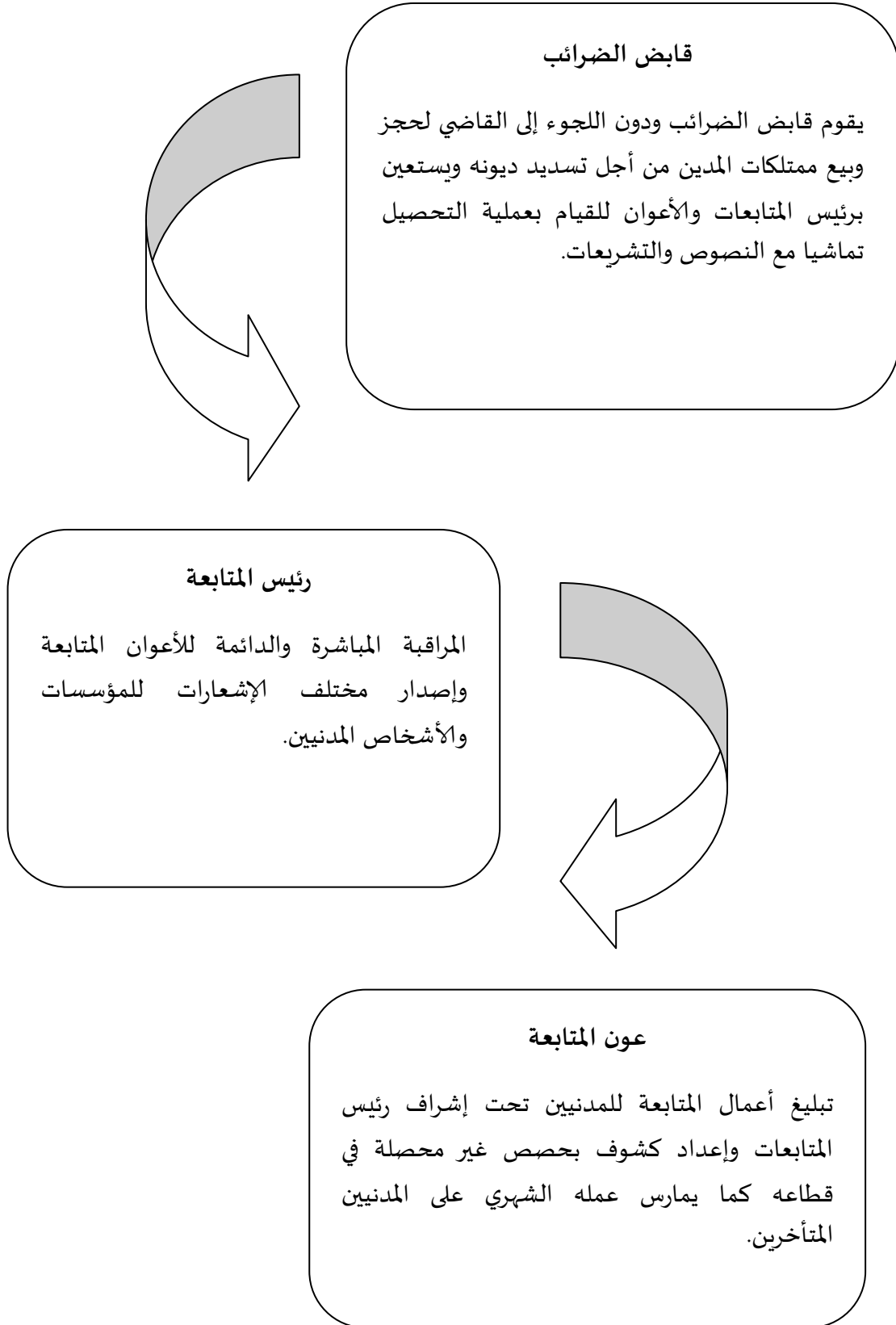
يعتبر دور مصلحة المحاسبة المصفاة لأن هذه العملية تصحح جميع الأخطاء التي يقع فيها أمين الصندوق أثناء أداء مهامه، وعملية الجرد اليومي لم تقترن على التصحيح فقط وإنما تمهد الطرق إلى عملية أخرى والتي تتمثل في المحاسبة الخاصة بذلك الشهر، وتقوم المحاسبة بوضع كل من G50ter وG51 وG17 في سجل H61، و G12BIS، G12 توضع في سجل H61ere، (هذه السجلات بمثابة مرشد للدفاتر التي استعملت في التحصيل)، بعد ذلك توزع كل المبالغ في سجل H8 (الجدول العام، والذي يتكون من جانبين الدائن والمدين)، حيث تسجل في الجانب الدائن المداخيل وتفصل حسب نوع الضريبة، أما الجانب المدين فتسجل فيه المداخيل بصفة عامة وبدون تفصيل حسب نوعية التسديد (نقدا أو شيك)، بعد توقف H8 تأتي دفتر تسجيل المبالغ في الحسابات في سجل H9 وسجل H10.

مصلحة المتابعة Service de poursuivre

لهذه المصلحة دور فعال في العمليات الجبائية، لذا تم إنشاء مكتب متخصص يترأسه رئيس المتابعة ويمثل مجموعة من الأعوان لهم كافة الصلاحيات القانونية لمباشرة عملهم قصد المتابعة الميدانية للتهرب الضريبي من طرف التجار ومن جملة الصلاحيات خولها لهم القانون، وعلى مستوى هذه المصلحة يتم تنفيذ العمليات التالية:

- إحصاء الوضعيات الجبائية.
- إحصاء التحصيل الجبري.
- متابعة الخاضعين للضريبة وذلك من أجل تسوية وضعيتهم الجبائية.

الشكل رقم (07): مهام أعضاء مصلحة المتابعة.

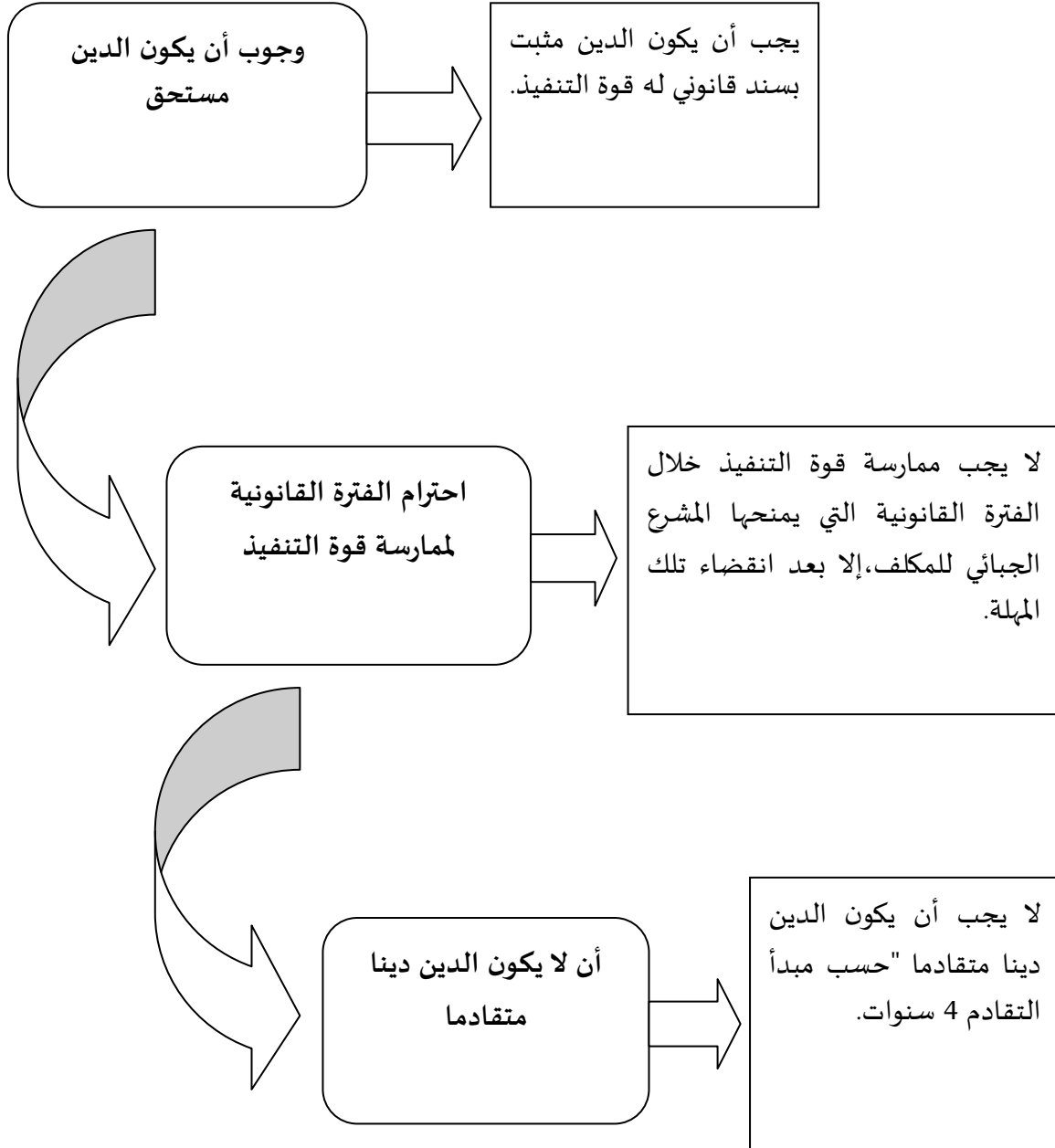


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المتابعة لقباضة المركز الجوّاري للضرائب.

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

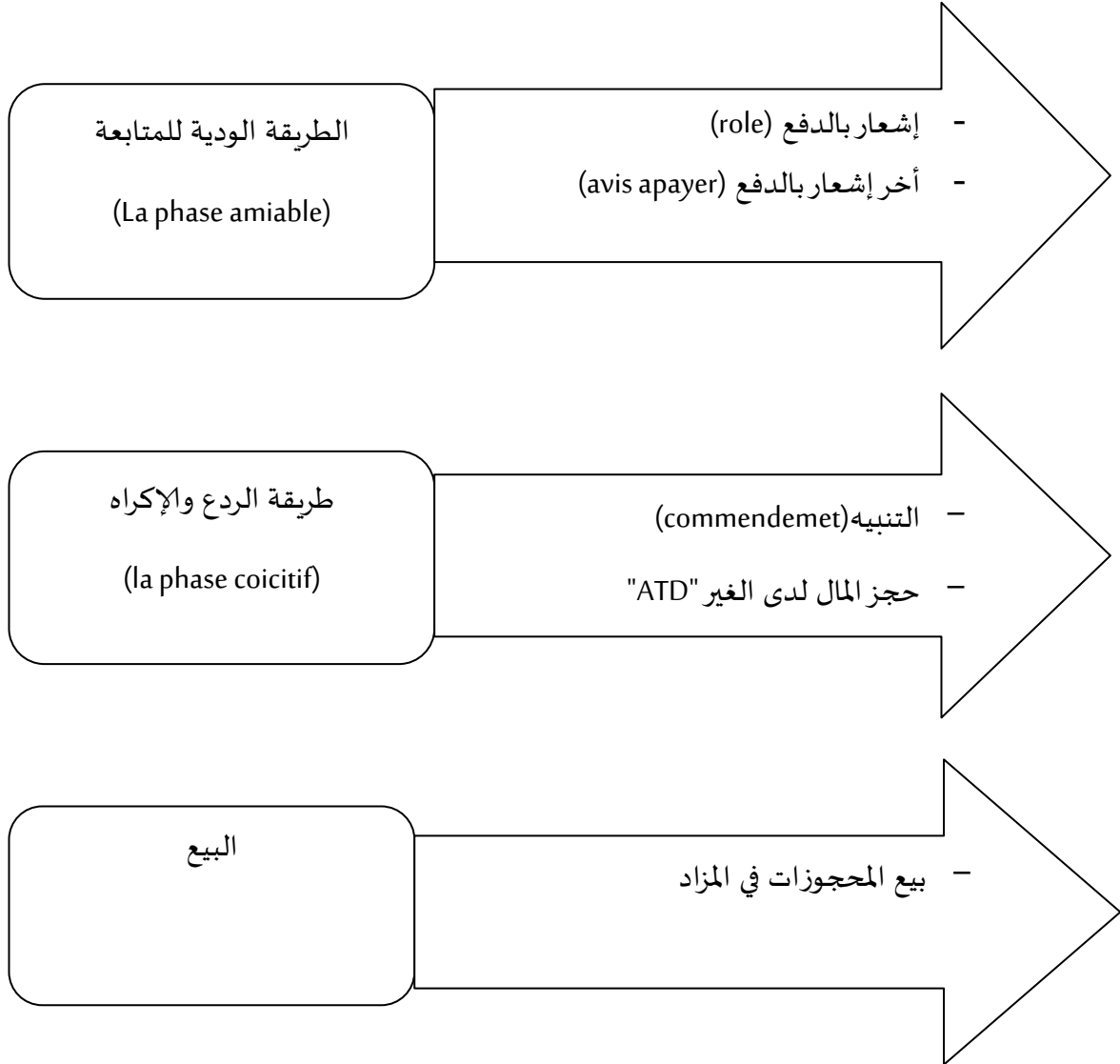
ومن أجل ممارسة التحصيل بالقوة أو بالجرير يجب الأخذ بالإجراءات التالية:

الشكل رقم (08): إجراءات التحصيل بالجرير أو بالقوة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المتابعة لقباضة المركز الجوّاري للضرائب.

الشكل رقم (09): طرق عملية المتابعة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المتابعة لقباضة المركز الجوي للضرائب.

1-الطريفة الودية للمتابعة: على مصلحة الضرائب بإرسال إشعارات بالدفع (Role) للمكلفين تبين لهم مبالغ الضرائب المستحقة عليهم والمدة المحددة لدفعها من شهر إلى شهرين قبل المتابعة الميدانية، والإشعار هو وثيقة تتضمن معلومات خاصة بالمعني ونوع مهنته بالإضافة إلى المبلغ المراد دفعه، كما يتم إبلاغ المعني بعدم

جواز مدة تحديد الدفع وذلك لتفادي المعني لغرامات التأخير بسبب عدم دفع الضريبة المستحقة وإلى تجاوز المدة يدخل ضمن إجراءات التحصيل الرديعية، وبعد انتهاء المدة القانونية في الإشعار الأول (من شهر إلى شهرين من تاريخ إرساله إلى المعني بالأمر)، يتخذ في أمر المعني الذي لم يتمثل لمصالح الضرائب طريقة قانونية أخرى وهي إبلاغهم بإشعار الدفع الأخير قبل المتابعة القضائية ومدته لا تتعدى 08 أيام من تاريخ استلام الإشعار.

2-طريقة الردع والإكراه: تقوم مصلحة المتابعة بتحرير وثيقة تنبيهه (R9) ويرسل عن طريق البريد أو عن طريق العون المكلف قانوناً، تتضمن هذه الوثيقة (R9): الاسم، اللقب، رقم المادة، رقم التعريف الجبائي، طبيعة الضريبة، سنة فرض الضريبة، المبلغ وغرامة التأخير و اسم البلدية، تحتوي هذه الوثيقة على نوع من ردع وتخويف للمكلف من أجل تسديد ديونه الغير مدفوعة، في حال قبول المكلف للإنذار يتم استكمال التسوية وإذا كان العكس تستخدم المصلحة مستنداً ثانياً يحرره مساعد المتابعة بعد يوم واحد من صدور مستند الإنذار، سيقوم البنك أو الخزينة العمومية حيث يكون دافع الضرائب زبون لديهم بتجميد حسابه على الفور، بعد 08 أيام إذا لم يذهب دافع الضرائب إلى القباضة لتسوية الديون يذهب مساعد المتابعة مرة أخرى إلى البنك ويطلبه بدفع الضريبة من حساب دافع الضريبة، ويجب على البنك الاستجابة لهذا الطلب، إذا كان الرصيد كافياً لتغطية كل الدين أو جزء منه، ويستمر التجميد حتى يقوم المكلف بسداد ما عليه ثم تقوم مصلحة الضرائب بإرسال رسالة للبنك على حساب المكلف، وإذا لم يدفع فتلجأ إدارة الضرائب إلى:

- الغلق المؤقت للمحلات المهنية والتجارية.
- المتابعة عن طريق حجز التنفيذ: ستقوم المصلحة بإرسال إخطار رسمي بالحجز يطلب فيه المكلف التوجه إلى صندوق القباضة لدفع مستحقاته لتجنب التكاليف الباهظة لعملية الحجز خلال مدة أقصاها 03 أيام، وبعد هذه الأيام يتم تنفيذ الحجز على ممتلكات المكلف.

3-البيع: سيتم بيع المحجوزات في المزاد العلني، حيث تتم عملية البيع من قبل أعوان لاحقين أو مصالح أمن الدولة أو المحضرين القضائيين وذلك بحضور القابض وهو المسؤول الأول عن تحصيل ضرائب الدولة، وذلك في المكان الذي تم فيه الاستيلاء على الممتلكات.

ملاحظة: إذا حضر المكلف في أي وقت قبل تنفيذ البيع وأراد سداد المبلغ المستحق عليه، فسيتم إلغاء جميع الإجراءات السابقة وسيقوم بسداد المبلغ المستحق عليه فوراً أو عن طريق جداول ضريبية، وعليه يمكن القول أن قباضة الضرائب تتخذ إجراءات تسهيلية لتحقيق الهدف المرجو منها وهو تحصيل الضرائب.

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

المبحث الثالث: آليات التحصيل ودور الجباية العامة في تمويل الخزينة العمومية.

تعد آليات التحصيل ركيزة أساسية لعمل أي نظام ضريبي، فهي تمكن الحكومات من جمع الضرائب والرسوم المفروضة على الأفراد والشركات مما يساهم في تمويل الخزينة العمومية، كما أن الجباية العامة تعد الركيزة الأساسية لعمل أي دولة، فهي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة العمومية مما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الضرائب المحصلة لدى قبضة المركز الجوّاري للضرائب، والدور الذي تلعبه الجباية العامة في تمويل الخزينة العمومية.

المطلب الأول: أهم الضرائب المحصلة لقبضة المركز الجوّاري للضرائب

سنتطرق إلى بعض المبالغ المالية التي حصلتها قبضة المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم خلال السنتين 2022 و 2023.

الجدول رقم (02): الضرائب المحصلة لدى المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم سنة 2022

نوع الضريبة	المداخل (المبالغ)
TVA	889406.00
IFU	194263570.00
IRG Salaires	2793228777.49
IRG	11645652.00
IBS	141348.00
TAP	72436.00
Impôts indirects	624309.00
Autres	227768589.00
Total (المجموع)	3228634087.49

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

447253228.24	القيمة الإجمالية للتحصيل
--------------	--------------------------

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة لقياضة المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم.

الجدول رقم (03): الضرائب المحصلة لدى المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم سنة 2023

نوع الضريبة	المداخيل (المبالغ)
TVA	5176424.00
IFU	242302890.00
IRG S	3733061245.16
IRG	28795032.40
IBS	0
TAP	3875450.00
Impôts indirects	321567.00
Autres	292505560.42
Total (المجموع)	4306038168.98
القيمة الإجمالية للتحصيل	5559850885.16

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة لقياضة المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم.

القيمة الإجمالية للضرائب المحصلة للمركز الجوّاري لولاية مستغانم لسنة 2023 التي قدرت نسبتها ب 77.44% كانت أكثر من قيمة الضرائب المحصلة لسنة 2022 والتي قدرت نسبتها ب 72.19% نتيجة لتسديد المكلفين للضرائب التي عليهم.

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

قمنا بتحليل ودراسة نسبة السنتين 2022-2023 استنادا على معطيات مصلحة المحاسبة لقباضة المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم يتضح لنا أن نسبة الزيادة للقيمة الإجمالية للضريبة على الدخل الإجمالي قدرت ب4.95%، بينما الضريبة على أرباح الشركات لا تدفع حاليا لدى مصلحة المركز الجوّاري للضرائب من سنة 2023 إنما تدفع لدى مركز الضرائب (CDI) لولاية مستغانم.

الرسم على القيمة المضافة شاهد زيادة بين السنتين قدرت بنسبة 0.074%، الرسم على النشاط المهني كانت هناك زيادة خلال السنتين التي قدرت نسبتها ب0.07% كما أن الضريبة الجزافية الوحيدة شاهدت زيادة قدرت نسبتها ب0.02%.

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة شاهدت نقصانا بين السنتين قدر بنسبة 0.01% والضرائب الأخرى قدرت نسبة زيادتها ب0.17%.

بعد إتمام عملية التحصيل للضرائب من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين مثل "الحرفيين، التجار، الشركات... إلخ تأتي عملية التقسيم الشهري لمختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة المحصلة بحيث تنقسم على عدة وسنتطرق إليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يمثل كيفية التقسيم الشهري لقباضة المركز الجوّاري للضرائب.

نوع الضريبة	النسب	المستفيد منها
TVA	75%	-تذهب لميزانية الدولة
	15%	-تذهب للجماعات المحلية
	10%	-تذهب للبلدية
TAP	100%	-تذهب لميزانية الدولة
IFU	49%	-تذهب لميزانية الدولة
	0.5%	- لغرفة التجارة
	0.24%	-لغرفة الحرفيين
	0.01%	-لغرفة التجارة والمهن الحرة
	40.25%	-تذهب للبلدية
	5%	-للولاية
	5%	للجماعات المحلية

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوي للضرائب لولاية مستغانم

تذهب للبلدية	%100	TF
-ميزانية الدولة	%100	IRG
-ميزانية الدولة	%100	IBS
-ميزانية الدولة	%100	TP

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من مصلحة المحاسبة لقباضة المركز الجوي للضرائب لولاية مستغانم.

ملاحظة:

هناك بعض الرسوم الأخرى الاستثنائية مثل: قسيمة السيارات كالاتي:

50% تذهب لميزانية الدولة.

50% تذهب للجماعات المحلية.

من خلال الجدول رقم يتضح لنا كيفية تقسيم الضرائب المحصلة شهريا من مصلحة القباضة بحيث نجد أن ميزانية الدولة تأخذ أكبر نسبة من IRG و TAP و IBS و TP التي تقدر ب100% ومن IFU بنسبة 49% ومن TVA بنسبة 75% أما بالنسبة للجماعات المحلية فتأخذ أعلى نسبة من TVA ب15% ومن IFU بنسبة 5%.

البلدية تأخذ أعلى نسبة من TF بنسبة 100% و IFU ب40.25% و TVA ب10%.

أما الولاية تأخذ نسبة 5% من IFU.

استنتاج:

نستنتج أن الدولة تأخذ حصة كبيرة من الضرائب بكافة أنواعها، حيث تقوم بتمويل أكبر المشاريع التنموية والاقتصادية والتي تعمل على تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة (النفقات والإيرادات).

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

المطلب الثاني: دور الجباية العامة في تمويل الخزينة العمومية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الدور الذي تلعبه الجباية بصفة عامة في تمويل الخزينة العمومية ودورها الفعال في تعظيم إيرادات الدولة.

أولاً: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة 2020-2024.

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك قدراً كبيراً من الثروات الداخلية، بما فيها النفط، الذي يعتبر أساس الإيرادات العامة للبلاد، ومن هذا المنطلق أصبحت الجباية البترولية تأخذ النصيب الأكبر من هذه الإيرادات إذ يكفي أن نذكر فقط نسبة إيرادات الضرائب المتأتية من الجبايات البترولية، وهذا في الفترة ما بين 2020 و 2024 ولتوضيح مدى مساهمة الجباية البترولية في تشكيل الإيرادات العامة نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (05): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة (2020-2024).

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
الجبّاية البترولية	2200325000	1919231097	2103909240	3298478686	3512339212563
المجموع العام للإيرادات العامة	6289723000	5238182426	5683221481	7901915118	9105304742526
نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة %	34.98	36.02	37.01	41.74	38.57

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية من 2020 إلى 2024.

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

من خلال الجدول يتضح لنا مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لكل السنوات المدونة في الجدول.

ثانيا: مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للدولة.

ومن السمات المميزة للاقتصاد الوطني اعتماده شبه الكامل على الموارد النفطية التي تدر إيرادات مهمة لموازنة الدولة، الأمر الذي استلزم اهتماما أكبر من قبل المسؤولين في الدولة عندما بدأت أسعار النفط في الانخفاض بشكل مطرد، فكانت الجباية العادية المحطة الأخرى للإيرادات. ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أكثر مدى مساهمة الجباية العادية في إيرادات الدولة:

الجدول رقم (06): مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة.

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
الجبابة العادية	4089398.000	3408951328	3579312241	4603436432	5592965529963
المجموع العام للإيرادات العامة	6289723000	5238182426	5683221481	7901915118	9105304742526
نسبة مساهمة الإيرادات العادية في الإيرادات العامة %	65.01	63.97	62.98	58.25	61.42

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية من 2020 إلى 2024.

ومن الجدول نلاحظ أن الإيرادات الضريبية تشكل جزءا كبيرا من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، والتي تشير إلى الجباية العامة خارج المحروقات والتي تتراوح ما بين 61% و65%، ونلاحظ أيضا أن التغير في النسب

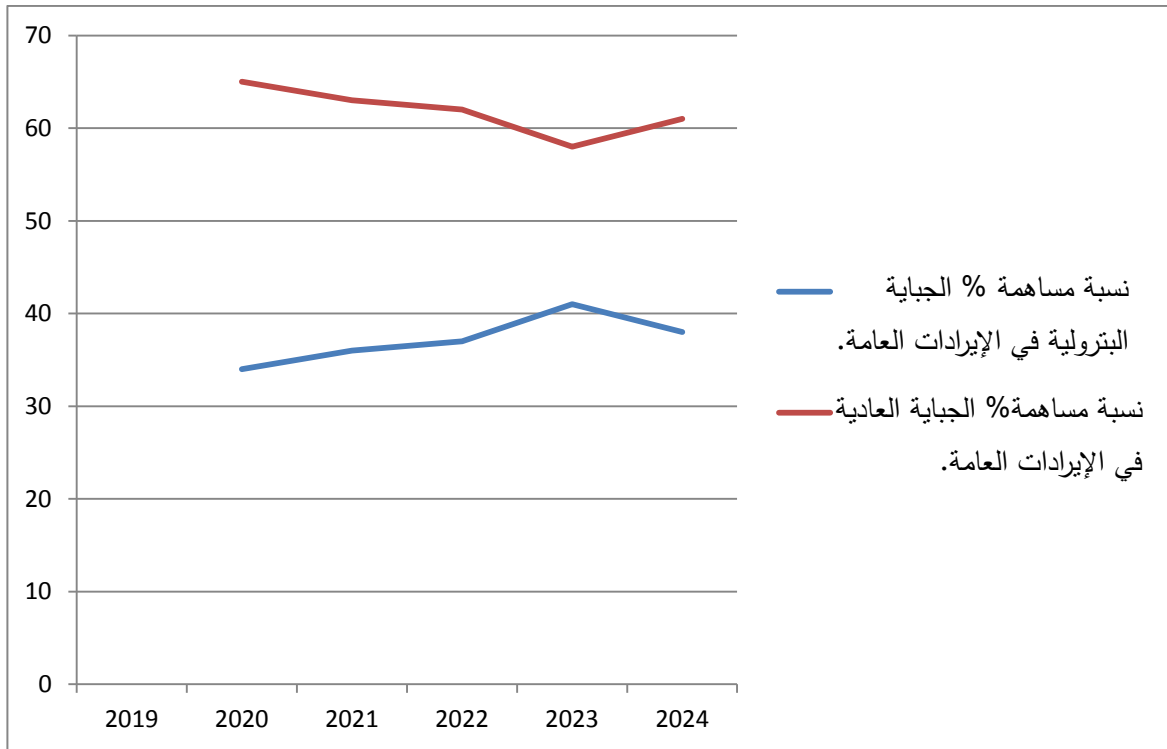
الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

كان إما بالارتفاع أو بالانخفاض من سنة لأخرى وذلك بسبب التغيرات في القوانين والمراسيم وكذلك إلى التنمية الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

ثالثاً: المقارنة بين مساهمة كل من الجباية العادية والجبّاية البترولية:

يتبين من الجدولين السابقين أن الجباية البترولية والجبّاية العادية تساهم في تكوين إيرادات الدولة، إلا أن نسب المساهمة تختلف من واحدة إلى أخرى، فوجدنا أن الجباية البترولية تساهم بنسبة معتبرة تتراوح بين 34% و 42%، بينما الجباية العادية تساهم بنسب تتراوح بين 58% و 65%، وهذا خلال السنوات من 2020 إلى 2024.

الشكل رقم (10): تمثيل بياني يمثل مساهمة الجباية البترولية والجبّاية العادية في تكوين الإيرادات العامة.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين.

إن التمويل للميزانية العامة للدولة يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط فالتغيرات الحاصلة في أسعار البترول حتما على الحصيلة الجبائية البترولية وأن انخفاض أسعار البترول يمثل تحدي الاستقرار الاقتصادي الجزائري، إذا تفاقم العجز الميزاني وتآكلت موارد صندوق

الفصل الثالث: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

ضبط الإيرادات كما أن استمرار انخفاض الأسعار يشكل تحدياً آخر لاستمرارية الإنفاق الحكومي على النحو المعتاد مما يحتم على الحكومة إعادة النظر في السياسة التوسعية المنتهجة وإلى اتخاذ تدابير مختلفة لتنوع مصادر الدخل ومواجهة الانعكاسات السلبية على وضع الميزانية العامة للدولة أساساً.¹

¹ - وانزه محمد، القطبي سالم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

خلاصة الفصل:

في الختام نستطيع أن نقول أن قباضة الضرائب لولاية مستغانم تسعى دائما لبعث حوار متواصل وتطوير العلاقة بينهما وبين المكلفين، والملاحظ هو أن القباضة تتخذ إجراءات تسهيلية حتى يستطيع المكلف من دفع ما عليه من التزامات لتحقيق الهدف المرجو منها وهو التحصيل الضريبي بغية تمويل الخزينة العمومية، وهذه الإجراءات هي بمثابة إعطاء عدة فرص للمكلفين للقيام بتسديد مستحققاتهم قيد اتخاذ الإجراءات الرعية التي غالبا ما تمثل عائق في سير عملية التحصيل وما يترتب عنها من إضاعة للوقت، كما تقوم القباضة بتسيير وتحصيل الضرائب والرسوم وفق الآجال المحددة قانونا، وبالتالي يمكننا القول أن النظام الضريبي هو قلب الاقتصاد الوطني والمورد الأصلي للخزينة العمومية التي بدورها تلعب دورا هاما في حفظ التوازنات المالية بين الإيرادات والنفقات، بحيث أن مجمل إيراداتها تتمثل في مختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم المماثلة.



من خلال بحثنا ودراستنا في أساسيات هذا الموضوع حاولنا دراسة "ما مدى مساهمة النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية" وهذا ما دفعنا لمعالجة هذه الإشكالية وفق ثلاث فصول وذلك باستعمال المنهج والأدوات المبنية في المقدمة.

نسعى للإجابة على هذا التساؤل من خلال الدراسة الميدانية لتمويل الخزينة العمومية في ظل نظام التحصيل الحالي، محاولين الوقوف عند علاقة القباضة بالخزينة وذلك من خلال إبراز مهام كل مصلحة من مصالح القباضة في تحصيل الضرائب والرسوم وصولاً إلى الخزينة العمومية، ومن ثم أتينا بمثال عن تمويل خزينة مستغانم في ظل نظام التحصيل الحالي لقباضة المركز الجوّاري للضرائب.

تحتوي هذه الخاتمة على اختبار صحة الفرضيات المتبناة في الدراسة، النتائج العامة للدراسة، التوصيات المقترحة، ثم آفاق الدراسة.

1- اختبار صحة الفرضيات:

لقد وضعنا 3 فرضيات في بداية الدراسة، وبعد معالجة الموضوع تبين مايلي:

-تنص الفرضية الأولى على أن النظام الضريبي يلعب دوراً بارزاً في تدعيم الخزينة العمومية والمساهمة في تحصيل الضرائب لأنه توجد علاقة معنوية بينهما، وقد اعتمدنا في الدراسة على طرق ومؤشرات تمكننا من قياس فعاليته، وعليه أثبتت الدراسة صحة الفرضية بحيث كلما زادت فعالية النظام الضريبي زادت مردودية التحصيل.

-فيما يخص الفرضية الثانية تنص على أن الضرائب تقسم حسب سعرها ووعائها و يقصد به المادة الخاضعة للضريبة، ومن خلال دراستنا وتحليل أنواع الضرائب المختلفة نلاحظ أن الضرائب تقسم بالفعل حسب سعرها ووعائها وبالتالي إثبات صحة الفرضية، حيث السعر يشير إلى المبلغ الذي يتم دفعه كضريبة، أما الوعاء يشير إلى المادة التي تخضع للضريبة.

-أما بخصوص الفرضية الثالثة التي تنص على أن الدولة تعتمد بشكل شبه كلي على الضرائب المباشرة وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية باعتبار أن الدولة تسعى لحد الساعة الوصول إلى نظام ضريبي يغطي ميزانية الدولة على عاتقه تطوير دور ومساهمة الجباية العادية في تغذية الخزينة.

2-نتائج الدراسة:

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر الضريبة بمختلف أنواعها مصدر أساسي تعتمد عليه الدولة وتسعى إلى تنمية حصيلة أو عدم شعور المكلف بعبئه وهذا بغرض الوصول إلى أهدافها التي تتمثل في تمويل الخزينة العمومية.
- تؤكد المقارنة بين النظام الضريبي والخزينة العمومية الدور الهام الذي تلعبه الضرائب في جمع الأموال والإيرادات لعملية التمويل في الخزينة العمومية للدولة.
- تلعب الضرائب دورا فعالا في تمويل الخزينة العمومية، فكلما ارتفع معدل الضريبة زادت الأرباح المحصلة، وبالتالي أصبحت الدولة قادرة على تغطية ميزانيتها دون اللجوء إلى مصادر أخرى.
- تزايد وتطور نسبة الضرائب في تمويل الخزينة العمومية من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى حرص الدولة على إعطاء الأهمية الكبيرة للجباية العادية لكونها أكبر مورد مالي بالنسبة للخزينة.
- تؤكد المقارنة بين حصيلة الجباية البترولية وحصيلة الجباية العادية جدوى جهود السلطات العامة في استبدال الجباية البترولية بالجباية العادية، وذلك استنادا إلى معطيات الإحصائيات المقدمة من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- أصبحت الجزائر تتبع المنهج الصحيح الذي يقودها إلى تحسين وتطوير التحصيل الضريبي.

3-التوصيات المقترحة:

- من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات المتعلقة بالنظام الضريبي ودوره في تمويل الخزينة العمومية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بجباية مختلف الضرائب، بما يسهل من عمل أعوان الإدارة الضريبية من جهة، ويجنب المكلفين مختلف العراقيل الإدارية من جهة أخرى.
 - الأخذ بنظام ضريبي ثابت ومستقر ومرن حتى تستقر معاملة الأفراد وبالتالي يسهل تجاوبهم وتسديدهم للضرائب.
 - تبسيط قانون الضرائب حتى يسهل على المكلف فهم ذلك القانون ومن ثم احترامه.
 - التشديد على المكلفين بإقامة عقوبات صارمة عند عدم تسديد الضرائب وكذلك على الدولة منح التسهيلات لكي يستطيع المكلف بالضريبة.
 - فتح مجال الاستثمارات للإيرادات المجمدة في حسابات الخزينة العمومية لدى البنوك ومن ثم تكون للإيرادات جوانب ايجابية أخرى بعيدة من سد النفقات.

- تحسين معاملة الإدارة للمكلف، وتخصيص مكتب للاستعمالات على مستوى كل قباضة لتنمية درجة الوعي لدى المكلفين بإعطاء إرشادات وتوضيحات.

4-آفاق الدراسة:

لقد تناولت هذه المذكرة كيفية تمويل الخزينة العمومية في ظل نظام التحصيل الحالي وذلك في الجانب الميداني للدراسة، أما في الجانب النظري فقد مست جميع الجوانب المتعلقة بالنظام الضريبي والخزينة العمومية بالإضافة إلى مدى مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية.

يعتبر موضوع النظام الضريبي ذو أبعاد متعددة، ويمكن تناوله من جوانب عديدة، كفعالية النظام الضريبي في الجزائر إضافة إلى النظام الضريبي ودوره في التنمية الإقتصادية، وعليه يمكن أن تشكل هذه الجوانب التي لم تناولها المذكرة موضوعا لأبحاث أخرى لاحقة.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-الكتب:

- أ- دنيدي يحيى، المالية العمومية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014.
- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية 5-2007، رقم النشر 4711.
- د- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، 2017.
- د- خالد شحادة الحظيب، د.أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة السادسة، 2016.
- د- خلاصي رضا، شذرات النظرية الجبائية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- د- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية، جامعة الأسكندرية، 2011.
- د- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 10-2011، الطبعة الرابعة، رقم النشر 4763.
- د- محمد السيد راضي، د.مصطفى حسنى السيد، المالية العامة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الأسكندرية، 2017.
- يلس شاوش بشير، لمالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 12-2013، رقم النشر 4.01.5424.

2- الأطروحات:

- بلواضح الجيلاني، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة واستراتيجية المكافحة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2014-2015.
- خلاصي رضا، تحليل ظاهرة الغش الجبائي (دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2015-2016.

قائمة المراجع

-عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د)، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، 2018-2019.

-علي مسعودي، أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2019.2018.

-نسنن فطيمة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020-2021.

3-المذكرات:

-العربي شيماء، النظام الضريبي ودوره في تمويل الخزينة العمومية (دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب بلدية حاسي ماماش)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2022-2023.

-أوغاري مها، دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية (دراسة حالة الخزينة العمومية لولاية مستغانم)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2015-2016.

-بختي عبد الحليم، شريفي رضا، مساهمة النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2020-2021.

-بلغواطي عبد الحق، بن زايط مسعود، دور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الخزينة العمومية (دراسة حالة على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر ولاية غرداية)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة غرداية، 2019-2020.

-بن خلف الله عمر، رقمنة التحصيل الضريبي كإجراء لربط الإدارة الجبائية بالقطاع البنكي (دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب -مستغانم-)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2021-2022.

قائمة المراجع

-تاوفلة ليندة، مجاني حياة، أثر الضرائب والرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة (دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة بومرداس، 2016-2017.

-عبد الدايم موسى، يوسف زكرياء، دور ترشيد النفقات في الحد من مخاطر التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، 2017-2018.

-عمور إلياس، عقون أبو بكر الصديق، دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية (دراسة حالة خزينة ولاية المسيلة)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020-2021.

-مشعلي مريم، عثمانية نسرين، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في الإدارات العمومية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة 8 ماي 1945، 2016-2017.

-هاشمي راضية، التنظيم القانوني للجباية ودورها في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة د. مولاي طاهر سعيدة، 2019-2020.

-هناء حابس، سياسة التقشف في الميزانية العامة في ظل تداعيات انخفاض أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 –قلمة-، 2015-2016.

-واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر (دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012.

-وانزه محمد، القطبي سالم، دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية أدرار)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018-2019.

4-المجلات:

-د. لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12/العدد 02، 2019-12-19.

-زيدان محمد فياض الخطار، الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد خمسون، 2 كانون الأول 2022.

قائمة المراجع

-ط.د. سايح جبور علي، د.عزور علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/العدد 19، 2018-10-29.

5-القوانين والمراسيم:

-المادة 104 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024.

-المادة 282 مكرر1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024.

-المادة 282 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024.

-قانون المالية من سنة 2020 إلى سنة 2024.

-مرسوم تنفيذي رقم 327-06 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 59.

6-المواقع الإلكترونية:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/462->

[2014-4-07-14-14-40-9.](https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/462-)

قائمة الملاحق

SERVICE DES DEPOTS DE FONDS ET FONDS PARTICULIERS
P.F. FICHE DE VERSEMENT

Cadre à Remplir par la Partie Versante

Date :

COMPTE A CREDITER

N° Particulier :

Au Nom de :

D.A.

Montant Versé en espèces

Montant Versé par Chèque (1)

TOTAL

Versé par

Motif

Signature,

Cadre Réserve au Service

COMPTE COLLECTIF N°

Vérificateur du Service	Vérification Caisse	Intérêts

(1) Détail au verso

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE		Série G N°12 Bis
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE		المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب لولاية
CPI/Inspection des Impôts de :		مركز الضرائب الجوارى / مفتشية الضرائب ل:
Recette des Impôts de		قباضة الضرائب ل:
Commune de		بلدية :
- نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة - التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:		
- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) - DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE :		
الفترة من: إلى: Période du au		
تكتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جاتفي للسنة م+1 A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1		
I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE		I - معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
- Nom, Prénoms/ Raison sociale :		- الاسم و القبا / اسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) :		- النشاط أو النشاطات الممارسة:
- Date du début d'activité :		- تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée :		- نشاط معفى:
ANADE (Ex-ANSE) <input type="checkbox"/>	CNAC <input type="checkbox"/>	ANGEM <input type="checkbox"/>
Exonération des activités artisanales <input type="checkbox"/>	Autres exonérations <input type="checkbox"/>	
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :		- عنوان ممارسة النشاط:
- Adresse du domicile du contribuable :		- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :		- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :		- رقم المادة:
- Numéro de téléphone :		- رقم الهاتف :
II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES		II - اطار مخصص للاجور
- Nombre de salariés :		- عدد المستخدمين :
- Montant global brut des salaires versés * :		- المبلغ الكلي الخام للاجور المدفوعة * :
- Montant des charges sociales versées * :		- مبلغ الاعباء الاجتماعية المدفوعة * :
- Montant annuel de l'IRG acquitté * :		- المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الاجمالي المسدد * :
(*) Ces informations concernent l'année N		(*) هذه المعلومات عن السنة N
Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante <input type="checkbox"/> إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة الموالية		

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

CPI/Inspection des Impôts de :

Recette des Impôts de

Commune de

Série G N°12

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية

مركز الضرائب الجوارى/ مؤقتة الضرائب ل:

قباضة الضرائب ل:

بلدية :

- نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة -
التصريح التقديرى برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:

- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE

تكتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان لسنة 20.....
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE - I - معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms/ Raison sociale :

- Activité (s) exercée (s) :

- Date du début d'activité :

- Activité exonérée :

ANADE (Ex-ANSE) CNAC ANGEM Exonération des activités artisanales Autres exonérations

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :

- Adresse du domicile du contribuable :

- Numéro d'identification Fiscale (NIF) :

- Numéro d'article d'imposition :

II - CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA) - II - رقم الأعمال/الإيرادات المهنية التقديرية (ج4)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/الإيرادات المهنية التقديرية Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnelles			الضريبة الجزائرية الوحيدة المسجلة IFU du
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	مستفي Exonéré	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%				
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%				
المجموع Total					

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

III - MARGE BENEFICIAIRE EN DA - III - هامش الربح - (ج4)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديرية Chiffre d'affaires prévisionnel			مبلغ هامش الربح التقديرى الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزائرية الوحيدة المسجلة IFU du
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	مستفي Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%					

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

..... في

A le

ختم و امضاء المكلف بالضريبة:
Cachet et signature du contribuable :

(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant exclusivement des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°17

MINISTRE DES FINANCES
Direction Générale des Impôts
DIW de
Structure

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية.....
مصنعة.....

IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL
Plus-Values de Cessions à titre onéreux des immeubles bâtis ou non bâtis et des droits réels immobiliers
(Art 80-1 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées)

Déclaration tenant lieu de bordereau-avis de versement, à souscrire, auprès de la recette des impôts du lieu de situation du bien, dans un délai n'excédant pas trente (30) jours, à compter de la date de l'établissement de l'acte de vente.

I - RENSEIGNEMENTS CONCERNANT LE CEDANT ET L'/LES ACQUEREUR (S)

1. Désignation du cédant (1):

- Nom, Prénom :

- Adresse :

Commune : Wilaya : Code postal : | | | | | |

- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) (2) : | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

- Numéro d'Identification Nationale (NIN) :

2. Désignation de ou des acquéreur (s) :

- Nom, Prénom ou raison sociale :

- Adresse :

- Nom, Prénom ou raison sociale :

- Adresse :

- Nom, Prénom ou raison sociale :

- Adresse :

II - DESIGNATION DU BIEN OU DES DROITS REELS CEDES

- Nature du bien cédé (3) : Consistance globale (bâtie ou non bâtie) (4) :

- Nature des droits réels cédés :

- Adresse ou lieu de situation du bien :

Commune : Wilaya : Code postal : | | | | | |

- Numéro d'Article d'Imposition du bien :

- Nature de l'opération réalisée (5) :

- Origine de la propriété (6) :

- Date d'acquisition ou de création :

- Date d'établissement de l'acte :

- Nature de l'acte (7) :

(1) Lorsque le cédant n'est pas domicilié en Algérie, la liquidation et le paiement de l'impôt peuvent être effectués par son mandataire dûment habilité.
(2) Sont tenus de renseigner ce champ, les contribuables disposant d'un NIF.
(3) Préciser la nature du bien (terrain nu, maison individuelle, bien collectif, ...).
(4) Préciser la surface globale, la partie non bâtie, bâtie et le nombre de niveaux en cas de maison individuelle.
(5) Préciser s'il s'agit d'une donation ou d'une cession à titre onéreux. En cas de donation, il y a lieu également d'indiquer le degré de parenté.
(6) Préciser si le bien cédé est issu d'une succession, d'une donation ou il a fait l'objet d'acquisition.
(7) Indiquer la nature de l'acte (Acte administratif, acte de propriété, ...).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RÉPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Serie G N°1

MINISTÈRE DES FINANCES
Direction Générale des Impôts
DTN de
Structure

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
مصلحة

IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL
Revenus provenant de la location, à titre civil, de biens bâtis et non bâtis
(Art 42 et 104 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées)

Déclaration tenant lieu de bordereau avis de versement, à souscrire au plus tard le vingt (20) du mois qui suit celui de la perception des loyers

I - RENSEIGNEMENTS CONCERNANT LE BAILLEUR ET LE PRENEUR

- Designation du bailleur :

- Nom, Prénom
- Adresse
Commune Wilaya : Code postal :
- Numéro d'identification Fiscale (NIF) (R) :
- Numéro d'identification Nationale (NIN) :

- Designation du preneur :

- Nom, Prénom ou raison sociale
- Adresse
Commune Wilaya : Code postal :
- Numéro d'identification Fiscale (NIF) (R) :
- Numéro d'identification Nationale (NIN) :

II - RENSEIGNEMENTS CONCERNANT LE BIEN LOUE

- Nature du bien loué
- Lieu de situation du bien loué
Commune Wilaya : Code postal :
- Régime d'imposition du bien loué :
Habitation Professionnel ou commercial Agricole
- Adresse du bien loué
- Numéro de compteur des loyers

III - MONTANT DE L'IMPOT A PAYER

Montant annuel des loyers, inférieur ou égal à 1.800.000 DA (Renseignez les champs correspondants dans le tableau ci-dessous)

Designation	Montants des loyers bruts	Taux	IRG à payer
Revenus provenant de la location de biens bâtis :			
Revenus provenant de la location de biens à usage d'habitation		7%	
Revenus provenant de la location de locaux à usage commercial ou professionnel, non munis de mobiliers ou de matériels, ainsi que ceux provenant des locations au profit des sociétés		15%	
Revenus provenant de la location de biens non bâtis :			
Revenus provenant de la location des propriétés non bâties affectées à un usage autre qu'agricole		15%	
Revenus provenant de la location de terrain à usage agricole		10%	
Total à payer :			

Noter : dans le cas contraire de chaque contribuable disposant d'un titre, renseigner la nature du bien loué (du, nature individuelle, bien collectif, ...)
- Cocher la case correspondant à la destination du bien loué
- Indiquer les périodicités de versement des loyers (Mensuelle, trimestrielle, annuelle, ...).